

شبكة الجزيرة



البحوث والدراسات

العالم العربي ما بعد ١١ سبتمبر الواقع والتحديات

تحرير: سيدي أحمد ولد أحمد سالم

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المحرر

مر نصف عقد على هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ عاش العالم العربي خلاله انعكاسات هذا الحدث وتأثيراته. ومن أبرز ما اتسمت به السنوات الخمس، إعلان أميركا الحرب على ما أسمته الإرهاب وتجنيد المؤسسة الأميركية بكل طاقاتها من أجل التغلب عليه.

شنت أميركا الحرب على أفغانستان ثم على العراق تحت طائلة البحث عن أسلحة الدمار الشامل هنا أو مكافحة الإرهاب هناك، وفي كلتا الحربين رفعت شعار الدفع بالمنطقة إلى ولوج "العصر الديمقراطي".

ولا تتفق كتابات هذا الملف مع هذه الرؤية التي تبشر بديمقراطية المنطقة العربية، بل يرى بعضها أن في الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق تحطيمًا للدولتين وتهديدًا لجيرانهما، فضلا عما صاحبه من رفض شعبي ما فتئ يتفاقم.

وتشير تقارير الملف إلى أن ضعف العراق ووهنه تزامن مع زيادة النفوذ العسكري للولايات المتحدة في المنطقة العربية وتوسع السجون الأميركية وتكاثرها. كما تخلص بعض مقالاته التحليلية إلى أن أكبر متضرر بعد مرور خمس سنوات على هجمات ١١ سبتمبر/أيلول - هو العمل العربي المشترك الذي لم يعد حيًّا فيرتجى أو ميتًا فيدفن.

وإلى جانب باحثيه استعان قسم البحوث والدراسات في موقع الجزيرة نت أثناء إعداد هذا الملف ببعض الكتاب والمفكرين من ذوي الاختصاص، فضلا عن المراجعة اللغوية التي قام بها المدققون اللغويون والدعم الفني الذي تكفل به قسم الوسائط المتعددة في الموقع.

الفهرس العام

تقارير معلوماتية

محمد عبد العاطي	السجون السرية الأميركية
محمد عبد العاطي	غوانتانامو.. تشويه لصورة لا يزال مستمرا
محمد السيد غنايم	القواعد العسكرية الأميركية
سيدي أحمد ولد أحمد سالم	اتفاقيات وتسهيلات عسكرية

الواقع العربي

د. منذر سليمان	أوهام أميركية وعربية متبادلة
د. أسعد أبو خليل	تناقض سياسات الحرب على الإرهاب
أ. علي نصار	الرؤية الإعلامية للسياسة الأميركية
د. عبد الإله بلقزيز	أشكال مقاومة أميركا وسياقاتها
د. لقاء مكي	الشرق الأوسط واختلاق الفوضى

التحديات

د. حسن أبو طالب	العمل العربي المشترك
د. فواز جرجس	أميركا والديمقراطية في العالم العربي
د. فاطمة الصائغ	الأنظمة الرسمية والشارع الشعبي
د. إبراهيم بيومي غانم	المجتمع المدني العربي و ١١ سبتمبر

تقارير معلوماتية

السجون السرية الأميركية.. ثقوب في ثوب حقوق الإنسان

محمد عبد العاطي
الجزيرة نت

في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي فاجأت صحيفة واشنطن بوست الجميع بما وصفته "بفضيحة السجون السرية" قائلة إن هناك ١٥ سجنا أقامتها واشنطن بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في ثمان دول تابعة لما كان يُطلق عليه في الماضي أوروبا الشرقية.

هذه السجون -بحسب الصحيفة- خصصتها الولايات المتحدة لاحتجاز من تشبه في علاقته بتنظيم القاعدة سواء أكان المشتبه به عضوا منتظما أو ممولاً.

هؤلاء المعتقلون تصنفهم إدارة الرئيس جورج بوش على أنهم "مقاتلون أعداء" يجب ألا يستفيدوا مما يكفله الدستور والقانون الأميركي للسجناء والمعتقلين وأسرى الحرب.

ومنذ أن فجرت الصحيفة هذه القضية والتفاصيل والتعليقات عليها لا تزال تتوالى، فقد ذكرت أن السجون السرية الأميركية هذه هي بالأصل منشآت سيئة السمعة تعود إلى العهد السوفياتي، وأن كبار المعتقلين من القاعدة هم غالبا نزلواها من أمثال خالد شيخ محمد ورمزي بن الشيبه وأبو الفرج الليبي وأبو زبيدة.

ردود الأفعال

فور كشف النقاب عن هذه السجون ساد التوقع بأن البيت الأبيض سيبادر إلى النفي جملة وتفصيلا، وترديد العبارة المعتاد سماعها في مثل هذه الحالات والقائلة إن ما ذكرته الصحيفة "لا أساس له من الصحة". لكن أيا من ذلك لم يحدث، وإنما وقف المتحدث باسم البيت الأبيض ليقول "إن إدارة الرئيس جورج بوش ترفض الخوض في أي تفاصيل عن أنشطة استخباراتية"، وإن الرئيس يعتبر "حماية الشعب الأميركي من ناشطين إسلاميين مسؤوليته الأهم وهو يأخذها على محمل الجد التام".

وظل الحال على ما هو عليه إلى أن جاء السابع من سبتمبر/أيلول الجاري ليقر الرئيس الأميركي للمرة الأولى بما ذكرته الصحيفة، ويقول بأنها مهمة لأنها أحبطت محاولات إرهابية ضد الولايات المتحدة، حيث تم نقلهم إلى مناخ يمكن الاحتفاظ بهم محتجزين بشكل سري ليستجوبوا على أيدي الخبراء".

جاء ذلك التصريح متزامنا مع إعلان وزارة الدفاع الأميركية إصدار دليل استنتاج ميداني، يحظر تقنيات كثيرة تقول مجموعات حقوق الإنسان إن المحققين الأميركيين يستخدمونها ومنها التعرية وتغطية الرأس والضرب والإهانة الجنسية والتهديد بالكلاب والحرمان من الطعام والماء والإعدامات الوهمية والصعق الكهربائي والحرق والإيهام بالغرق (بتغطيس المعتقل في الماء).

وقالت وزارة الدفاع إن الدليل -الذي يعدل نسخة تعود إلى ١٩٩٢- يعني كل القوات وليس فقط القوات البرية، لكنه "لا يشمل وكالة الاستخبارات المركزية".

وعلى منوال واشنطن بوست نسجت منظمات حقوق الإنسان العالمية مواقفها، فأوردت منظمة هيومن رايتس ووتش واللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيانات لهما أن مثل هذه السجون تعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان

ولا يمكن تمريره أو السكوت عليه بدعوى محاربة الإرهاب الذي تسبب في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وطالبتا الإدارة الأميركية بالسماح لهما بزيارة هذه السجون والاطلاع على حقيقة ما يحدث داخلها وإجراء حقيقة الأمر للرأي العام العالمي.

ولم يكن الاتحاد الأوروبي بعيدا عما يجري خاصة وقد ترددت أسماء بلدان بعينها مثل رومانيا وبولونيا، فأعلن أن أمر السجون السرية هذه مخالف لمعايير الاتحاد الأوروبي في مناهضة التعذيب والحفاظ على حقوق الإنسان، وأنه بصدد تقصي الحقيقة.

أسلوب قديم

ويبدو أن نظام الاحتجاز السري أسلوب معتاد لدى وكالة الاستخبارات الأميركية منذ مدة، لكنه ظل طي الكتمان إلى أن كشفت واشنطن بوست النقاب عنه ثم أقر به لرئيس الأميركي نفسه، فقد تحدث عدد غير قليل من الدبلوماسيين وعملاء الاستخبارات القدامى ممن يرفضون أسلوب الـ CIA ويرغبون في أن تتأى هذه الوكالة عن مثل هذه الأساليب، وممن علقوا على ما نشرته الصحيفة الأميركية فقالوا إن تلك المعتقلات السرية جزء من نظام سري للاحتجاز أعدته CIA منذ نحو أربع سنوات وشمل مواقع بثمانية دول تشمل تايلند وأفغانستان وعددا من الدول بأوروبا الشرقية فضلا عن غوانتانامو بكوبا.

وتعتبر واشنطن بوست هذه الشبكة الدولية الخفية لمواقع الاحتجاز عاملا مركزيا في حرب CIA غير التقليدية ضد الإرهاب، مشيرة إلى أن ترتيب أمر إقامة هذه السجون يتم بمعرفة عدد محدود من المسؤولين الأميركيين بعد الاتفاق مع رئيس كل دولة مضيئة لها ومجموعة قليلة العدد للغاية من ضباطه الأمنيين.

وذكر كذلك بهذا الصدد عدد من نواب الكونغرس الأميركي أن CIA والبيت الأبيض ألقوا الكونغرس تحت ذريعة "الأمن القومي" بعدم مطالبة الوكالة بالإجابة علنا عما يتعلق بظروف احتجاز هؤلاء الأشخاص أو هويتهم أو الطرق المستخدمة في استجوابهم أو قرار الإبقاء عليهم محتجزين ومدة ذلك.

السجون السرية بأوروبا الشرقية والعلنية في أبو غريب وغوانتانامو كلها أقيمت بدعوى الحرب على الإرهاب، وهي حرب لا يعرف أحد حتى الآن متى يمكن أن تنتهي، ولا كيف يمكن لطرف أن يتوقف ليقول إنه "انتصر".

المصادر:

- ١- صحيفة واشنطن بوست، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥
- ٢- وين ماديسون، مسؤول سابق بوكالة الأمن القومي الأميركي، السجون السرية الأميركية بالخارج، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة ٢٠٠٥/١١/٥
- ٣- مطالبة الصليب الأحمر بزيارة السجون السرية الأميركية، الجزيرة نت ٢٠٠٥/١١/٤.

غوانتانامو.. تشويه لصورة لا يزال مستمرا

محمد عبد العاطي
الجزيرة نت

خمسة أعوام مرت عليهم هناك، حيث لا قانون دوليا ينظم اعتقالهم، ولا منظمات لحقوق الإنسان تراقب أوضاعهم، إنهم المعتقلون العرب والمسلمون في غوانتانامو.

بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ التي أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها ردا كما يقول على السياسات الجائرة للولايات المتحدة الأميركية إزاء العالمين العربي والإسلامي، أعلنت واشنطن أن من تلقى عليه القبض ممن يُشتبه في انتمائه لهذا التنظيم ستعامله "كمقاتل عدو".

المعتقل ووضع القانوني

ولنزع الاعترافات من هؤلاء المعتقلين بعيدا عن سلطة القانون الأميركي المنظمة لحقوق المحتجزين والسجناء وأسرى الحرب، وبعيدا كذلك عن الجهات الرقابية من وسائل إعلام ومنظمات لحقوق الإنسان، اختارت الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في خليج غوانتانامو في كوبا لتكون مقرا لاعتقال هؤلاء، ومن هنا اشتهر اسم معتقل غوانتانامو حتى بات هو وسجن أبو غريب في العراق أشهر رمزين دالين على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع ملف حقوق الإنسان بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول.

المعتقل المذكور يضم بين قضبان زنازينه أكثر من ٥٠٠ محتجز - وفقا للأرقام الرسمية الأميركية - ينتمون لأكثر من ٣٥ جنسية معظمها من العرب خاصة من بلدان كالمملكة العربية السعودية واليمن ومصر والجزائر.

أصوات قانونية كثيرة ارتفعت داخل الولايات المتحدة وخارجها منددة بهذا المعتقل ومطالبة بإغلاقه، وقد استندت معظم هذه الأصوات في دعواها إلى أن هذا المعتقل ووفقا للتكييف القانوني الأميركي -وبعكس ما تردده الإدارة الأميركية- غير دستوري، وأن من حق هؤلاء المعتقلين أن يعترضوا على اعتقالهم أمام المحاكم الأميركية.

شهادات المفرج عنهم

وبعيدا عن هذا الجدل القانوني بشأن توصيف هؤلاء المشتبه أميركيا بهم، فإن الثابت ووفقا لشهادات من أفرج عنهم خاصة السعوديين والكويتيين واليمنيين أن تعامل المحققين الأميركيين في المعتقل مع هؤلاء المحتجزين أمر خارق لكل قانون دولي أو محلي، للدرجة التي جعلت ١٣١ معتقلا -وفقا للأرقام الأميركية- يضرّبون عن الطعام لفترات طويلة مختلفة فساد أغلبهم يموت لولا عمليات الإطعام القسري التي تقوم بها سلطات المعتقل عبر أنابيب تغذية تدخلها خلال فتحات أنوفهم أو عبر أوردتهم.

ولم تقتصر معاناة المعتقلين في غوانتانامو على من هم خلف القضبان، بل امتدت لتشمل أفراد أسرهم من آباء وأمهات وزوجات وأبناء، حيث قص الكثير من هؤلاء قصصا مؤثرة عن المعاناة النفسية التي عاشوها طوال فترات اعتقال أبنائهم في غوانتانامو فضلا عن الحاجة الاقتصادية التي ألّمت ببعض هذه الأسر بعد اعتقال عائلها.

وقد بات معروفا كذلك -من واقع شهادات بعض من أفرج عنهم وتقارير منظمات حقوق الإنسان- أن الولايات المتحدة استعانت بخبرات بعض الدول التي اشتهرت بتعذيب السجناء لانتزاع اعترافات بعض معتقلي غوانتانامو

خاصة ممن صنفتهم سلطات الأمن الأميركية بأنهم "خطر"، فقد تحدث من أفرج عنهم مؤخرا عن إرسال بعض زملائهم إلى مصر والأردن وتونس لبعض الوقت ثم عودتهم مرة أخرى إلى غوانتانامو.

وكان من المرات النادرة التي اطلع فيها الرأي العام العالمي على بعض مما يحدث داخل غوانتانامو ما نشرته مجلة نيوزويك الأميركية عام ٢٠٠٥ نقلا عن شهود عيان من معتقلين مسلمين أفرج عنهم، حيث ذكرت المجلة أن محققين وجنودا أميركيين من العاملين في المعتقل قد دأبوا على رمي نسخ من المصحف الشريف في المراحيض أو التبول عليها أمام المعتقلين كنوع من أنواع الضغط والإذلال النفسي.

وقد اعترفت السلطات الأميركية بما حدث بعد تحقيق رسمي أجري لهذا الغرض لامتناس ردود أفعال غاضبة عمت شوارع العديد من العواصم العربية والإسلامية، لكنها خففت في اعترافها أثناء كتابة التقرير الذي أصدرته بهذا الخصوص، فوصفت ما حدث بأنه "تعامل من قبل أربعة جنود لكتاب المسلمين المقدس بشكل غير لائق".

هذه القصة الخاصة بالمعاملة مع القرآن الكريم من قبل الجنود والمحققين الأميركيين في غوانتانامو تأتي لتضاف إلى قصص أخرى رددتها من أفرج عنهم وكلها تتعلق بأساليب وأشكال مختلفة من الضغوط النفسية، من أبرزها الإغراءات الجنسية التي حاولت بعض المحققات الأميركيات أن تُعرض المعتقلين المتدينين إليها.

هذه الأمثلة وتلك الروايات لما يحدث داخل معتقل غوانتانامو أحدثت تشويها عميقا للصورة الذهنية للولايات المتحدة في العالم والتي كثيرا ما بذلت واشنطن ودبلوماسيتها العامة جهودا كبيرة لتجميلها طوال العقود الماضية، ولم تستطع بعد مرور خمس سنوات على أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول أن تقلل أو تجمل من هذا التشويه لأن المعتقل نفسه لا يزال يتحدى "بوجوده" كل جهد دعائي مهما كانت جودته.

المصادر:

- ١- الشهادات التي أدلى بها لقناتي الجزيرة والعربية بعض من أفرج عنهم من معتقلي غوانتانامو.
- ٢- التغطية الخبرية لردود أفعال الشارع العربي والإسلامي على تقرير مجلة نيوزويك بشأن إلقاء المصاحف في مراحيض معتقل غوانتانامو كما أوردتها الجزيرة نت وبعض الصحف العربية.

القواعد العسكرية الأميركية

محمد السيد غنايم
الجزيرة نت

تنتشر القواعد العسكرية الأميركية في ١٣٠ بلدا حول العالم تقريبا، ويزيد عددها عن الألف وفق بعض المصادر العسكرية، وتتراوح مهماتها بين القيام بالعمليات العسكرية والتدريب المشترك مع قوات الدول المتواجدة بها والمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما سعت أميركا إلى عقد الاتفاقات الأمنية مع العديد من الدول حول العالم.

واستخدمت تلك القواعد في فرض الأمن والقيام بعمليات نوعية ضد ما أسمته "الإرهاب" وبصفة خاصة في فترة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وما تمخضت عنه من احتلال لكل من الأراضي الأفغانية والعراقية عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي.

ويصل عمر بعض هذه القواعد إلى حوالي ٥٠ عاما، مثل تلك الموجودة في اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، في حين أنشئت قواعد عسكرية حديثة نسبيا، كذلك التي شاركت في عملية غزو العراق.

دواعي إستراتيجية

ودائما ما تعرض الولايات المتحدة أسبابا إستراتيجية لبناء مثل تلك القواعد، وفي هذا يذكر الجغرافي الأميركي بكلية إيفرغرين في أوليمبيا بواشنطن زولتان غروسمان أن الولايات المتحدة منذ سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ أنشأت مجموعة من القواعد العسكرية الأميركية بلغت ٣٥ قاعدة جديدة بين بولندا وباكستان - باستثناء التي أنشأتها في العراق - وهو ما أطلق عليه تشكيل "مجال نفوذ" لأميركا في المنطقة.

وقد اتجهت الأنظار صوب القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في العالم العربي بسبب مشاركتها في العمليات العسكرية التي دارت على الأراضي العراقية إبان عملية الغزو التي قادتها أميركا بالتحالف مع دول أخرى، والتي تعد من أبرز تداعيات أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ على المنطقة العربية.

وفي السطور القادمة نلقي مزيدا من الضوء على بعض تلك القواعد في العالم العربي، من حيث مواقعها وبعض تجهيزاتها العسكرية.



الكويت

يوجد بالكويت معسكر يطلق عليه اسم "معسكر الدوحة" يتمركز فيه أفراد الفرقة الثالثة الأميركية مشاة إضافة إلى عدد من الأفراد التابعين لسلاح الجو. مع كامل معداتهم وأسلحتهم التي منها دبابات طراز (M-1A12) وعربات مدرعة طراز (M-2A2) بجانب الطائرات الهليكوبتر الهجومية وأكثر من ٨٠ مقاتلة، وأيضا بعض وحدات القوات الخاصة سريعة الانتشار.

السعودية

كان يوجد على أرض المملكة السعودية أحد مراكز قيادة القوات الجوية الأميركية الإقليمية المهمة، داخل قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض، وبواقع ٥٠٠٠ جندي تابعين للجيش وسلاح الجو الأميركي، وأكثر من ٨٠ مقاتلة أميركية، وقد استخدمت هذه القاعدة في إدارة الطلعات الجوية لمراقبة حظر الطيران الذي كان مفروضا على

شمال العراق وجنوبه إبان فترة العقوبات الدولية، كما كانت تعمل مركزا للتنسيق بين عمليات جمع المعلومات والاستطلاع والاستخبارات الأميركية في المنطقة.

لكن ومنذ أواسط العام ٢٠٠٣ تقريبا، انتقل حوالي ٤٥٠٠ جندي أميركي إلى دولة قطر المجاورة، وبقي بالسعودية حوالي ٥٠٠ جندي أميركي فقط ظلوا متمركزين فيما يعرف بـ"قرية الإسكان"، وأنهت أميركا وجودها العسكري في قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض.

قطر

إضافة لما ذكر بشأن انتقال عدد كبير من القوات الأميركية من السعودية إلى دولة قطر، فقد انتقل إليها كذلك ٦٠٠ فرد تابعين لمركز قيادة القوات المسلحة الأميركية من تامبا بفلوريدا بدعوى الاشتراك في مناورات عسكرية كانت مقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

وتوجد في قطر قاعدة العديد الجوية التي تشتمل على مدرج للطائرات يعد من أطول الممرات في العالم، واستعدادات لاستقبال أكثر من ١٠٠ طائرة على الأرض.

وتعتبر هذه القاعدة مقرا للمجموعة ٣١٩ الاستكشافية الجوية التي تضم قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاعية إضافة لعدد من الدبابات ووحدات الدعم العسكري وكميات كافية من العتاد والآلات العسكرية المتقدمة، ما جعل بعض العسكريين يصنفونها أكبر مخزن إستراتيجي للأسلحة الأميركية في المنطقة.

البحرين

حيث مقر الأسطول البحري الأميركي الخامس في المنامة، الذي يخدم فيه ٤٢٠٠ جندي أميركي، ويضم حاملة طائرات أميركية وعددا من الغواصات الهجومية والمدمرات البحرية وأكثر من ٧٠ مقاتلة، إضافة لقاذفات القنابل والمقاتلات التكتيكية وطائرات التزود بالوقود المتمركزة بقاعدة الشيخ عيسى الجوية.

عمان

تستمد أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة من حيث موقعها كمركز متعدد المهام لخدمات دعم الجسر الجوي، وقامت الولايات المتحدة بإنشاء قاعدة جوية فيها، تتمركز بها قاذفات طراز (B1) وطائرات التزود بالوقود.

الإمارات

وتوجد فيها قاعدة جوية ومستودعات متعددة لأغراض الدعم اللوجستي، إضافة إلى ميناءين هامين يطلان على مياه الخليج العميقة، الأمر الذي يبرز أهميتهما بالنسبة للسفن العسكرية الكبيرة.

الأردن

ويوجد فيها قاعدتان عسكريتان جويتان هما قاعدتا الرويشد ووادي المربع وبهما العديد من المقاتلات الأميركية، كما توجد في الأردن الوحدة ٢٢ البحرية الاستكشافية الأميركية.

مصر

توجد فيها قاعدة جوية مصرية غربي القاهرة غالبا ما تستخدمها القوات الجوية الأميركية لأغراض التزود بالوقود

ومهام دعم الجسر الجوي، ومصر بها العديد من الموانئ التي يمكن استخدامها لتحريك القطع البحرية الأميركية وتغيير أماكنها أثناء سير أي عمليات عسكرية أميركية بالمنطقة.

العراق

يوجد بالعراق حاليا عدد من القواعد العسكرية الأميركية قدرها بعض الخبراء العسكريين بحوالي ٧٥ قاعدة، معظمها يعود للمواقع العسكرية العراقية التابعة للنظام السابق التي احتلتها القوات الأميركية أثناء عملية الغزو. وتثير الميزانية المالية الضخمة التي تستنزفها هذه القواعد استياء الكثير من الأميركيين بعد الأنباء الرسمية التي تحدثت عن إنفاق أكثر من مليار دولار عليها منذ غزو العراق إلى الآن.

جيبوتي

منذ بداية سنة ٢٠٠٢ بدأت القوات الأميركية تتمركز في قاعدة "ليمونيه" (Camp Lemonnier)، وقد بلغ عددها ٩٠٠ جندي، وإن كانت بعض التقديرات الأفريقية تقدر عددها بـ ١٩٠٠ جندي. وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢ وصلت حاملة الطائرات "يو إس إس مونت وينتي" للمنطقة، وعلى متنها ٤٠٠ جندي ينتمون لكافة أفرع القوات المسلحة الأميركية.

وقد أصبح "معسكر ليمونيه" مقر قوة العمل المشتركة (Combined Joint Task Force CJTF) في القرن الأفريقي. وتقوم هذه القوة بمراقبة المجال الجوي والبحري والبري لست دول أفريقية هي: السودان وأريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا فضلا عن اليمن ودول الشرق الأوسط.

بقي أن نشير إلى ما رددته كثير من الخبراء العسكريين حول دواعي رغبة أميركا في دعم وجودها العسكري بالمنطقة العربية من خلال إنشاء بنية تحتية هائلة لقواتها المسلحة في المنطقة التي أطلقت عليها اسم "قوس الأزمت" بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، وارتباط ذلك بأجندة سياسية معينة تسعى لتحقيقها، قد تستخدم قوتها العسكرية تلك لتنفيذها.

المصادر:

١- security.org www.Global

٢- The Official Website of U.S. Department of defense

٣- Guardian unlimited The

٤- "David R. Francis, "US bases in Iraq: a costly legacy - April 3, 2006

٥- إستراتيجية بناء الإمبراطورية الأميركية، دراسة للعميد المتقاعد أحمد علو، منشورة بالموقع الرسمي للجيش اللبناني.

<http://www.lebarmy.gov.lb>

التسهيلات والاتفاقيات العسكرية الأميركية في العالم العربي

سيدي أحمد
الجزيرة نت

منذ حرب الخليج الثانية ازداد الوجود العسكري الأميركي في العالم العربي وأصبح أكثر عدداً وأوسع انتشاراً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وقد أبرمت أميركا مع الدول العربية اتفاقات عسكرية، غير أن المراجع التي بين أيدينا سواء منها الكتب المطبوعة أو المواقع الإلكترونية المعتمدة والمتخصصة، لا تعطي نصوص تلك الاتفاقيات. وفي غياب تلك الوثائق اعتمدنا على بعض الدراسات ومقالات لمختصين. وسيركز التقرير على حالة كل دولة بصورة مستقلة.

الإمارات

قدمت الإمارات منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي تسهيلات للقوات الأميركية، وفي يوليو/تموز ١٩٩٠ أجرت القوات الأميركية مناورات مع الجيش الإماراتي. وفي ٢٣ يوليو/تموز ١٩٩٤ وقع البلدان على "اتفاقية تعاون دفاعي" وقد وصفت حينها بأنها لا تعدو كونها تشرع واقعا تعاونا بالمجال العسكري كان قائما منذ أمد. وتذكر بعض المصادر وجود تخزينات لكميات من العتاد في الفجيرة وفي جبل علي الذي يعتبر -حسب البعض- أكثر المناطق في العالم استخداما من قبل البحرية الأميركية.

ويذكر اللواء د. ياسين سويد أنه منذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ قدمت الإمارات تسهيلات مختلفة لواشنطن من أبرزها الاستعمال الأميركي لعدة أماكن مثل قاعدة الظافر الجوية بأبو ظبي ومطار الفجيرة الدولي وميناء الفجيرة وميناء رشيد وجبل علي بدبي. ومع أنه لا توجد بالإمارات قواعد عسكرية أميركية فإن ثمة مئات من الجنود الأميركيين فضلا عن مرابطة بعض طائرات الاستطلاع بالإمارات.

البحرين

تُعد البحرين من أقدم الدول العربية التي أقامت تعاوناً عسكرياً مع أميركا، ففي آخر يوم من عام ١٩٧١ تم توقيع اتفاق عسكري مشترك بموجبه وضعت مساحة ٤٠ كلم^٢ تحت تصرف الأميركيين، غير أن هذا الاتفاق ألغي جراء حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل. وفي يوليو/تموز ١٩٧٥ أعيد العمل بالاتفاقية إلى أن تم استبدالها باتفاقية أخرى جرى التوقيع عليها في ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٧٧. ووفق هذه الاتفاقية تتمتع البحرية الأميركية بتسهيلات واسعة في ميناء سليمان بالبحرين.

وبعد حرب الخليج الثانية وقعت المنامة وواشنطن اتفاقاً عرف باسم "التعاون الدفاعي" بتاريخ ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، ومدة هذا الاتفاق عشر سنوات حسب بعض المصادر، وتتضمن بنوده تقديم تسهيلات للجيش الأميركي فضلا عن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين قوات البلدين.

يُذكر أن اتفاقية "التعاون الدفاعي" المذكورة أتاحت لأميركا أن تقيم مقر القيادة المركزية (Central U.S. Navy Commandment) بالبحرين ومنذ ١٩٩٣ أصبحت القيادة المركزية للبحرية الأميركية (U.S. Navy Central Commandment) مقامة في البحرين، ومنذ يوليو/تموز ١٩٩٥ استضافت البحرين الأسطول الأميركي الخامس. وتحظى واشنطن بحكم اتفاقية "التعاون الدفاعي" مع المنامة بتسهيلات واسعة في المطارات والموانئ تكرست بعد ١١ سبتمبر/أيلول وخاصة الاستغلال الأميركي لمطار المحرق وميناء سليمان وقاعدة الشيخ عيسى الجوية وقاعدة الجفير القريبة من المنامة وهي التي يتمركز بها الأسطول الخامس الأميركي.

الجزائر

وقعت الجزائر على اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة حول مكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٤، وقد قام حلف شمال الأطلسي بالإشراف على التوقيع على هذا الاتفاق. وتتحدث بعض المصادر عن إقامة قاعدة عسكرية أميركية بموجب هذا الاتفاق قرب تمنراست بالجنوب الجزائري، يُسند إليها دور القيام بمراقبة نشاط عناصر الجماعة السلفية للدعوة والجهاد المنتشرة في الصحراء الكبرى والتتصت على مكالماتها. وينفي المسؤولون الجزائريون والأميركيون وجود هذه القاعدة.

جيبوتي

منذ استهداف سفارتي أميركا في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، بدأ التنسيق بين جيبوتي وأميركا وقد تعزز وتكرس بعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، ووصل إلى حد مرابطة حوالي ٢٠٠٠ جندي أميركي في معسكر ليمونيه (Camp Lemonnier) كما ترسو حاملة الطائرات (مونت وايتني) في ميناء جيبوتي، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي.

وبعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول أصبحت قيادة "قوة العمل في القرن الأفريقي" (Combined Joint Task Force CJTF) المكونة من مئات الجنود الأميركيين الذين يمثلون جميع أفرع القوات المسلحة الأميركية والمستخدمين المدنيين، فضلاً عن ممثلين لجيوش الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب الدولي.

وقد أصبح "معسكر ليمونيه" مقر قوة العمل المشتركة بالقرن الأفريقي. وتقوم قوة (CJTF) المذكورة بمراقبة المجال الجوي والبحري والبري لست دول أفريقية هي السودان وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا فضلاً عن اليمن ودول الشرق الأوسط.

وتذكر بعض المصادر أن اتفاقاً تمت مناقشته بين جيبوتي والولايات المتحدة بداية سنة ٢٠٠٣ قدمت بموجبه الأولى التسهيلات العسكرية المذكورة، على أن تقدم الأخيرة في المقابل إعانات مالية والمساعدة في تنمية البنية التحتية في جيبوتي.

السعودية

توجد تسهيلات واسعة تحظى بها أميركا في السعودية، وخاصة بالنسبة لسلاح البحر والجو الأميركيين. وخلال عقد الثمانينات تعزز التعاون بين جيشين البلدين وتم إنشاء ما عرف حينها باسم "خط فهد" وهو خط دفاعي أنشأ منطقة محمية جوا على طول الساحل السعودي المطل على الخليج. وشمل هذا التعاون طائرات أوكس التي اشترت المملكة عدداً منها كما برز خلال حرب الناقلات نهاية الثمانينات.

ومنذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول قدمت الرياض تسهيلات واسعة لأميركا خاصة في قاعدة الأمير سلطان الجوية والواقعة جنوب العاصمة، كما قدمت المملكة تسهيلات لواشنطن في الدمام والنفوف والخبر وتبوك وينبع. واستقبلت قاعدة الملك عبد العزيز بالظهران وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة وقاعدة الملك خالد الجوية بأبها وقاعدتا الرياض والطائف العسكريتان.

سلطنة عمان

بدأ التعاون العسكري العماني الأميركي منذ سنة ١٩٨٠ غداة قيام ثورة ظفار. وظفار إقليم عماني قاد ثواره حركة ذات طابع يساري. وقد وقعت الدولتان ما عُرف باتفاق التسهيلات العسكرية في يونيو/حزيران ١٩٨٠. وينص على تسهيل استخدام الموانئ والمطارات العمانية أمام الجيش الأميركي، غير أنه لا يمنح حق إقامة قواعد أو وجود جنود أميركيين على التراب العماني بشكل دائم.

وفي نفس السنة سمحت عُمان بقيام قيادة مركزية أميركية على أراضيها (U.S. Central Command). وفي يوليو/تموز ١٩٨١ سمحت مسقط لواشنطن ببناء مستودعات للعتاد والذخائر في السيب ومصيرة والخصب وتمرير، وبناء مرافئ في صلالة ومسقط.

ومنذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول تلقت القوات الأميركية تسهيلات من لدن عُمان في مطار قابوس بمسقط وفي ميناء صلالة ومطار السيب، فضلا عن استغلال قاعدة المثنى الجوية وقاعدة مصيرة العسكرية.

قطر

وقعت قطر "اتفاقية تعاون دفاعي" مع الولايات المتحدة بعد الكويت والبحرين وذلك في يونيو/حزيران ١٩٩٢، وقد أتاحت هذه الاتفاقية للقوات الجوية الأميركية تسهيلات مميزة وخاصة أن الأميركيين باتوا يديرون قاعدة السيلية.

كما توجد على الأراضي القطرية قاعدة العديد والتي بدأ الأميركيون في إدارتها منذ سنة ٢٠٠١. ومما يذكر أن بها أكبر مدرج للطائرات بالشرق الأوسط.

وبقطر قاعدة "خور العديد" العسكرية التي صارت مقر القيادة المركزية وكانت قبل في فلوريدا. وهي أكبر قاعدة عسكرية أميركية خارج الولايات المتحدة. ويقدر عدد الجنود الأميركيين بقطر بـ ٣ آلاف جندي.

الكويت

كان أول ظهور علني للتنسيق الكويتي الأميركي في المجال العسكري أثناء حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) عندما قصفت إيران ناقلات النفط الكويتية سنة ١٩٨٧ وهو ما سمي حينها حرب الناقلات، فصارت تلك الناقلات تحمل العلم الأميركي تفاديا لقصف إيراني. وما إن قام العراق بغزو الكويت في أغسطس/آب ١٩٩١ حتى بدأت العلاقات العسكرية الأميركية الكويتية تتعزز وتتوسع.

وقد وقعت الكويت اتفاقيات دفاعية متعددة كان من أبرزها تلك الموقعة مع واشنطن المعروفة رسميا باسم "التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة" التي صادق عليها مجلس الوزراء الكويتي وتم التوقيع عليها رسميا في ١٩ سبتمبر/أيلول ١٩٩١.

ورغم التكتّم الشديد على مضمون هذه الاتفاقية، فإن الكويت تقدم بموجبها دعما كاملا وتسهيلات واسعة لعمل القوات الأميركية. وتسد الاتفاقية إلى الجيش الأميركي حماية الحدود الكويتية خاصة مع العراق.

وبعد التوقيع على هذا الاتفاق استخدمت القوات الجوية الأميركية قاعدة "أحمد الجابر" الجوية بحرب الخليج الثانية التي قادتها واشنطن وقوات التحالف ضد العراق. وتذكر بعض المصادر أن دولة الكويت تمويل جزءا كبيرا من

نفقات إقامة الجيش الأميركي على أراضيها. وكثيرا ما قام الجيش الكويتي بمناورات عسكرية وتدريبات مشتركة مع الجنود الأميركيين المرابطين على التراب الكويتي.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول حصلت أميركا على تسهيلات في قاعدة أحمد الجابر الجوية ومعسكر الدوحة وجزيرة فيلكا ومطار الكويت وميناء الأحمدية. وبالكويت العشرات من الطائرات الأميركية المقاتلة وطائرات أباتشي وآلاف الجنود.

مصر

لخصت دراسة أعدت في أميركا ونشرها "تقرير واشنطن" الخدمات العسكرية التي قدمتها القاهرة لواشنطن خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ بسماع مصر بعبور مئات الطائرات العسكرية الأميركية لأجواء البلاد، وأن مصر منحت تصريحات سريعة لـ ٨٦١ بارجة حربية أميركية عبرت قناة السويس في الفترة المذكورة، كما وفرت حماية أمنية لهذه البوارج.

اليمن

منذ أواخر التسعينيات ظهر تحسن بالعلاقات العسكرية اليمنية الأميركية خاصة بعدما استهدف تنظيم القاعدة المدمرة كول في مرفأ عدن في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ مما أودى بحياة ١٧ من البحرية الأميركية وجرح ٣٣.

ولا تشير المصادر إلى اتفاق موقع بين البلدين، وإن كان التنسيق العسكري بينهما قد يصل إلى حد تدخل الأجهزة العسكرية والأمنية الأميركية بالأراضي اليمنية مثلما حدث في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ غداة اغتيال أبو علي الحارثي المتهم أميركيا بالتخطيط للهجوم على كول.

وبحكم التنسيق بين البلدين، تذكر بعض المصادر أن القاعدة السوفياتية السابقة بجزيرة سوقطرة اليمنية صارت تابعة لسلاح الإشارة الأميركي US Signit.

المصادر

الكتب:

١- اللواء د. ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢- مايكل أ. بالمر، حراس الخليج، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

المواقع الإلكترونية:

١ - superpuissance et superpauvreté Djibouti entre

في موقع لوموند دبلوماسيك من خلال الرابط:

www.monde-diplomatique.fr

٢ - معسكر الدوحة بالكويت من خلال الرابط:

www.campdoha.org

٣ - موقع الحوار المتمدن:

w w w .rezgar.com
٥ - شبكة البصرة من خلال الرابط:
w w w .albasrah.net
٦ - أرشيف الجزيرة نت

الواقع العربي ما بعد ١١ سبتمبر

أوهام أميركية وعربية متبادلة

د. منذر سليمان

باحث ومحلل متخصص في شؤون الأمن القومي، واشنطن

قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر /أيلول ٢٠٠١ شهدت العلاقات العربية الأميركية تقلبات سياسية كالتدخل الانتقائي الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة بمسرح العالم العربي الذي لم يكن قد استفاق من تداعيات حرب الخليج الثانية (أو ما سمي بحرب تحرير الكويت) وفشل المساعي الدبلوماسية التي انطلقت من مؤتمر مدريد بهدف تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وانكشاف حقيقة اتفاق أوسلو بوصفه مناورة إسرائيلية للالتفاف على انتفاضة الشعب الفلسطيني وإقامة سلطة فلسطينية عاجزة وتابعة تؤمن احتياطاً أمنياً فلسطينياً لإسرائيل يخفف من تكلفة وأعباء إدارتها المباشرة للاحتلال.

ثوابت السياسة الأميركية مع العرب

تميزت حقبة ما قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر /أيلول بتلاعب إسرائيليين مسنود أميركياً على مفاوضات المسارين المنفصلين الفلسطيني من جهة والسوري اللبناني من جهة أخرى، باستخدام المناورات حول الإحياء بإمكانية تقدم مسار على آخر لانتزاع تنازلات من الأطراف العربية... ورغم الحماس المتأخر للرئيس الأميركي السابق كلينتون عشية انتهاء ولايته ورغبته في أن يسجل إنجازاً أو اختراقاً يدونه في محفظة التاريخ، فإنه اصطدم بالتعنت الإسرائيلي ونفاد الوقت الذي أضاع اليسير والثمين منه في مواجهة كونغرس جمهوري متعطش للإطاحة به على خلفية فضيحة أخلاقية عرفت بفضيحة مونيكا.

ورغم بقاء ثوابت السياسة الأميركية في العالم العربي على الأهداف الثلاثة:

١. تأمين تدفق النفط بأسعار زهيدة
٢. أمن إسرائيل
٣. استقرار أنظمة الحكم العربية الصديقة للولايات المتحدة التي تقدم تسهيلات عسكرية دائمة.

غير أن وسائل تحقيق هذه الأهداف تنوعت، ومن أبرزها:

- تكريس التعطيل شبه الكلي لمؤسسات التعاون العربي بما فيها مؤسسة الجامعة العربية
- تغليب العلاقات الثنائية مع الدول العربية وإبرام الاتفاقات الأمنية والاقتصادية معها دون اعتبار للالتزامات الدولية العربية لاتفاقاتها ومعاهداتها المشتركة، وتقديم مغريات إقامة مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى الدعم المالي والعسكري، وإبرام صفقات تسليح جديدة
- إبقاء الحصار على العراق ومحاربة محاولات العراق لكسر الحظر والمقاطعة بالإضافة إلى تعزيز الرقابة والعمليات العسكرية على مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب.
- استمرار المقاطعة شبه التامة على بعض الدول العربية العاصية على الطاعة الأميركية والتي تصفها بالرعاية للإرهاب مثل سوريا والعراق والسودان إضافة إلى العديد من المنظمات الفلسطينية.

ورغم إقدام تنظيم القاعدة على تنفيذ بعض العمليات العسكرية ضد السفارات أو البوارج الأميركية فإن الإدارة الأميركية لم تكن تضع استهداف تنظيم القاعدة في سلم الأولويات العاجلة، ولكنها حصلت على تعاون أمريكي واستخباري حول التنظيم من كافة الدول العربية بما فيها الدول التي تضعها على قائمة دعم الإرهاب.

حرصت واشنطن في تلك المرحلة على ترويج مقولة الصداقة والشراكة مع بعض الدول العربية المقربة إليها، واستخدمت سياسة الصور التذكارية مع الرئيس الأميركي في المكتب البيضاوي خلال الزيارة السنوية التقليدية لبعض الزعماء العرب كجائزة ترزية لبعض الزعماء العرب الذين تعتمد عليهم في تنفيذ سياستها بالمنطقة، وخاصة زعماء مصر والسعودية والأردن وقطر والمغرب والبحرين والكويت... الخ.

إثر هجمات ١١ سبتمبر/أيلول تصرف إدارة بوش الابن مع الدول العربية بما يجانب كل ادعاءات الصداقة والشراكة، خاصة بعد انكشاف هوية الفاعلين وتوجيه الاتهام لعرب معظمهم سعوديون، حيث انتقلت مباشرة إلى إطلاق الاتهامات وتوجيه التهديدات ولم تفرق بين الحكومات الصديقة أو العاصية. وخير الرئيس بوش هذه الدول وغيرها إما أن تكون مع الولايات المتحدة أو ستكون في خانة الإرهاب.

ومع مرور الذكرى الخامسة على هذه الهجمات لا تزال الحكومات العربية "الصديقة" للولايات المتحدة منشغلة في تنشيط حملات الدفاع عن نفسها أمام السيل المتدفق من حملات التشهير والعداء والتحريض التي تطلقها دون هوادة أجهزة الإعلام الأميركية، ومؤسسات وكتّاب وسياسيون وزعماء دينيون يشهرون عداءهم للعرب والمسلمين، ولا تساعد الإدارة في تخفيف أو كبح جماح هذه الحملات الظالمة والمغرضة عبر إطلاقها التصريحات المليئة بالشحن السياسي والأيدولوجي وكان آخرها ما تلفظ به الرئيس بوش نفسه بتعبير "الإسلام الفاشي" الذي يروجه غلاة التشدد اليميني المحافظ والديني في الولايات المتحدة.

مبالغة في الأقوال وانتكاسة في الأفعال

لم يخل خطاب للرئيس بوش الابن من تذكير الشعب الأميركي بأن أميركا في حالة حرب مع الإرهاب، حتى أن البنتاغون بعدما أجهد منظريه في البحث عن توصيف دقيق لطبيعة الحرب المفتوحة التي تشنها الولايات المتحدة في عدة مناطق من العالم العربي والإسلامي، تفتقت العبقرية عن عبارة "الحرب الطويلة".

يبدو أن البنتاغون استعار منطق الحروب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة وخاصة الحرب الباردة التي استغرقت حوالي نصف قرن على الوضع الراهن، ليبرر استمرار الإنفاق العسكري والأمني على هذه الحرب التي لا تهتم هذه الإدارة برسم حدود جغرافية أو زمنية لها.

عشية الذكرى الخامسة لهجمات ١١ سبتمبر/أيلول تنتشر كالفطر التحذيرات الأمنية والإعلانات المفاجئة للكشف عن خلايا تخطط لأعمال إرهابية بصورة خاصة في بريطانيا وأميركا وبعض الدول الأوروبية، ويبدو أن أجهزة الأمن في العديد من هذه الدول تتخوف من احتمال استغلال هذه الذكرى لتنفيذ هجمات جديدة، وتحاول تحقيق غرضين من هذه الإعلانات والتحذيرات:

١. تأكيد جهوزيتها ويقظتها كوسيلة رادعة لمن يفكر بشن مثل هذه العمليات.
٢. تبرير الميزانية الضخمة التي تتفقها الدول على أجهزتها الأمنية، عدا التوظيف السياسي في المنافسات الداخلية خاصة من قبل بوش وبلير حيث وصلت شعبيتهما إلى الحضيض.

ولو حاولنا إجراء جردة حساب سريعة على مصير هذه "الحرب الطويلة على الإرهاب" التي شنها الرئيس بوش منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ لوجدنا أنها تتعثر في كل المواقع التي حددتها ساحات مفترضة للحرب على الإرهاب، بما فيها العراق الذي شنت الحرب عليه بحجة أسلحة الدمار الشامل المزعومة أصلا.

تواجه الولايات المتحدة حرب استنزاف حقيقية في كل الجبهات التي تدخلت عسكريا مباشرة أو غير مباشرة فيها من أفغانستان إلى العراق والصومال والسودان، وأخيرا لبنان الذي انتقل بقدرة قادر من ساحة الحرية و"ثورة الأرز" المدعومة أميركيا إلى جبهة للصراع بين قوى الإرهاب والحرية حسب تصريحات بوش الأخيرة... كما أن استمرار زعماء القاعدة وخاصة بن لادن والظواهري في تحدي الولايات المتحدة عبر تصريحاتهم المهددة تذكر العالم بأن المتهمين الرئيسيين وراء هذه الهجمات لا يزالان طليقين، أما الفشل الأكثر خطورة والذي لا يتم الحديث عنه فهو العجز حتى الآن عن معرفة من يقف وراء هجمات الجمرة الخبيثة البريدية في الولايات المتحدة.

النجاح الوحيد الذي يمكن تسجيله للإدارة الأميركية هو النجاح النسبي لحملة العلاقات العامة والدعاية التي تضخها للشعب الأميركي، لإرعابه عبر التحذيرات الأمنية الموسمية والتي تسهم في التعبئة العنصرية والعدائية ضد العرب والمسلمين الأميركيين.

قدمت إدارة بوش إستراتيجيتها في محاربة الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بوصفها جزءا عضويا من إستراتيجية كبرى تعتمد الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية النشطة على المسرح الدولي، بعيدا عن سياسة الاحتواء التي طبعت سياستها تجاه الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة.

وتتعرض هذه الإستراتيجية للانتقادات الشديدة في الداخل والخارج ليس بسبب المستنقع العراقي الذي تتخبط فيه أميركا حاليا بحرب استنزاف مكلفة بشريا وماديا، بل في طبيعة الخطاب السياسي والإعلامي الذي انتهجته منذ البداية، والمتهم بأنه خطاب ترويجي دعائي وتبريري تنقصه الدقة والوضوح في تحديد طبيعة العدو الذي تواجهه. ويؤدي ذلك إلى غموض الأهداف وغياب المقاييس والمعايير للحكم على النجاح والفشل.

ولا يقتصر الأمر هنا على غياب تعريف عالمي متفق عليه لموضوع الإرهاب، وتجنب الولايات المتحدة التعامل مع المقترحات المتعددة والمزمنة من أطراف عربية وإسلامية ودولية تدعو إلى أن تتولى الأمم المتحدة التوصل إلى فهم وتعريف موحد يستند العالم إليه في الحكم على المنظمات والأفراد والدول، فيما إذا كانت تمارس الإرهاب أو الدفاع المشروع عن النفس والوطن.

ويتساءل المنتقدون في أميركا وخارجها: كيف يمكن فهم أن تعلن الحرب على ظاهرة أو فكرة أو حالة أو ممارسة تطلق عليها صفة الإرهاب دون أن تحدد بدقة هوية من يقف وراءها؟!!

وبعد خمسة أعوام على هذه الحرب، تصر إدارة بوش على عنادها بتجاهل الإرادة الشعبية العربية التي لا تتفق مع مقاربتها الأمنية والعسكرية ونظرتها للمقاومات الثلاث العراقية والفلسطينية واللبنانية بوصفها إرهابا أو تمردا. ويساعدها في التماذي التعاون الوثيق الذي تقدمه أغلب الحكومات العربية دون مساعلة أو احتجاج، حتى أن بعضها ترك لها أن تستبيح السيادة الوطنية في مطارداتها العسكرية والأمنية.

ولكن لا يشفع لهذه الحكومات عند واشنطن "خدماتها الجليلة" التي تقدمها على مختلف الصعد السياسية والمالية والأمنية والعسكرية، لدرجة أنه لم تعد منافذ حدودها البرية والبحرية والجوية سوى محطات تشغيل إنذار مبكر للولايات المتحدة الأميركية.

أوهام الشراكة والصدقة

لقد كشفت تصرفات الولايات المتحدة بعد هجمات ١١ سبتمبر /أيلول الغطاء عن حقيقة وطبيعة العلاقات العربية الأميركية بوصفها علاقات ود وحب من طرف واحد (الحكومات العربية) وأزالت أي لبس يكتنفها رغم التكاذب المتبادل أحيانا بإطلاق نعوت الصداقة والشراكة والتحالف.

قدمت الحرب الإسرائيلية الأميركية على لبنان مؤخرا دليلا إضافيا وساطعا على الشريك والحليف الإستراتيجي الحقيقي والدائم لأميركا في منطقة العالم العربي هو إسرائيل، ويكفي أن يقدم الطرفان الإسرائيلي والأميركي الذريعة المشتركة بأنهما في معركة واحدة ضد "الإرهاب العربي والإسلامي". وترديد واشنطن الممل والمخزي معا بأن ما تقوم به الآلة الحربية الإسرائيلية من تدمير منظم للبنية التحتية المدنية اللبنانية ومن مجازر ضد المدنيين ليس سوى "حق إسرائيل بالدفاع عن النفس".

والحق يقال: قد يطلق بعض المسؤولين الأميركيين العنان أحيانا لعبارات الصداقة والشراكة مع بعض الدول العربية، عندما يكون الأمر مناسباً لحملة العلاقات العامة الضرورية لتبرير الحصول على تسهيلات لوجستية أو عسكرية، أو تعاون أمني، أو لإرسال إشارات لبعض الدول بهدف تعميق الحساسيات والمنافسات بينهما على استرضاء واشنطن.

لقد تكيفت معظم الحكومات العربية على المزاج الأميركي الذي يتجاهل المبادرات العربية كما حصل في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، رغم أن هذه المبادرة تضمنت بنودا طالما رغبت واشنطن في إلزام الأطراف العربية بها مثل التطبيع الكامل مع إسرائيل. ويساهم بعض الزعماء العرب في تكريس التجاهل الأميركي عندما يحرصون على كسب الود المنفرد لواشنطن والتركيز على العلاقات الثنائية معها، خلال زياراتهم ولقاءاتهم مع المسؤولين الأميركيين، ويخضعون لقبول استبعاد بحث العلاقات العربية الأميركية في جدول الاجتماعات الرسمي.

وتستمر واشنطن في المقابل بسياستها الانتقائية في معالجة ملفاتها وفقا لضرورات مصالحها ومنافعها الخاصة، فتارة تركز على القضايا الثنائية وتارة تتعامل مع العالم العربي ككتلة واحدة ترسل طلباتها وإملاءاتها على شكل الأوامر الجماعية.

ولن تستقيم آلية التعامل العربي في شؤون وشجون العلاقات العربية الأميركية مع واشنطن طالما أن الدول العربية مجتمعة عاجزة عن تكريس صيغة الحد الأدنى الملزم لكل طرف عربي، بالتخلي عن أوهام التعامل على أساس المقايضة بالأولويات العربية أو على حسابها لمصلحة العلاقات الثنائية.

ومن أغرب الأمور التي راجت الأعوام الأخيرة الاستخدام المفرط لكلمة الشراكة في قاموس التداول السياسي العربي، فأضحت هذه الكلمة عرضة للتزديد البيغوي دون أن ننسى إلحاقها بكلمة "إستراتيجية" لتصبح عبارة "شراكة إستراتيجية" أو حوار إستراتيجي، بمثابة المفتاح السحري، ولكن الواهم لوصف علاقة التبعية مع الإمبراطورية الأميركية المتسلطة.

ربما استفاقت بعض الحكومات العربية مؤخرا إلى حقيقة أن مرجعية ما يسمى العملية السلمية المنحصرة في واشنطن لم تقد إلا إلى خارطة أوهام وحملات انتقام وتدمير تارة بالذراع الوكيله الإسرائيلية وأخرى بالذراع الأصلية الأميركية. ويتوجب البحث عن مرجعية دولية حقيقية قد تبدو ولو شكلا محايدة مثل الأمم المتحدة أو ما يتفق على وصفها "بالشرعية الدولية" و "المجتمع الدولي".

وقد يكون من دروس التجربة السابقة للتعاون العربي الرسمي الاقتناع بأن الصداقة ليست بضاعة يمكن شراؤها، فلم تنفع كثيرا في نيل استحقاقها كل حملات العلاقات العامة، عبر الشركات المتخصصة التي تجني مئات الملايين من الدولارات عمولات من الحكومات الطامحة لها. فهذه الصداقة لم تتحقق أو تنفع في أوقات الشدة رغم مئات المليارات التي أودعها العرب حكومات وأفرادا في دورة الاقتصاد الأميركي على شكل ودائع واستثمارات وأسهم ومشتريات أسلحة ومنتجات، ورغم كل القواعد والتسهيلات الممنوحة لواشنطن، ورغم بيع البترول العربي، السلعة الرئيسية للطاقة في العالم وعصب اقتصاده بأسعار زهيدة...

ورغم كل أشكال التعاون في حرب واشنطن على "الإرهاب"... كل هذه الرزمة من المكاسب الأميركية وغيرها لم تكف لشراء صداقة أميركا، إذ لا يمكن شراء الصداقة من موقع الاسترضاء والضعف والالتحاق... قد تصادق أميركا العرب مضطرة أو عن قناعة، عندما يخرج العرب منفردين أو مجتمعين من دائرة انعدام الوزن والاستباحة، ويدخلون في دائرة القرار الموحد والإرادة المستقلة المستندة إلى الحد الأدنى من صون الحق والكرامة، وحتى ذلك الوقت سيبقى حديث الصداقة والشراكة مع أميركا مجرد خداع للنفس وترديد للأوهام أو بحث ساذج في تفسير الأحلام.

تناقض سياسات الحرب على الإرهاب

د أسعد أبو خليل

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية كاليفورنيا-ستانسلاس
وأستاذ زائر بجامعة كاليفورنيا في بيركلي

لا شك أن أميركا جعلت مما تسميه هي "الحرب على الإرهاب" لبنة أساسية في سياستها الخارجية والدفاعية. والجديد في تبني جورج بوش لمحاربة الإرهاب أنه جعل من هذه السياسة عقيدة للسياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، أي أنه أصر على تمرير قوانين جديدة تحد من الحريات المدنية الأميركية باسم هذه الحرب المبهمة.

وعقبه بوش الأمنية تبلورت بعد ١١ سبتمبر/أيلول على أساس أن الأمن الأميركي يتطلب الإصرار على انفراد أميركا بالعالم المنفرد القطب، والرفض، وإن بالقوة، لمحاولة بروز منافسين عالميين للسيادة العالمية الأميركية.

الحرب ودوافع الإدارة الأميركية

الحرب الأميركية على الإرهاب بدأت تتأسس بعد "النصر" في أفغانستان، والذي أحدث نشوة في صفوف النخبة الحاكمة في البلاد. أي أن الولايات المتحدة أمنت بفعالية القوة العسكرية في تصديها ليس فقط فيما تصفه هي (وحدها أحيانا وإن جارتها في ذلك دولة إسرائيل) بالإرهاب، وإنما في مواجهة من يعترض على المشيئة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة. ووصم الأعداء بالإرهاب أثبت فعالية سياسية (داخلية) حتى بعد شن الحرب ضد العراق لأن الشعب الأميركي كان شديد التأثر بالتخويف الذي قامت به الإدارة الأميركية عبر المساواة بين معارضي أميركا وبين الإرهاب.

أما بالنسبة لأسباب الحرب، فمن الضرورة النظر إليها كخيار وليس كمصير أو حتمية تاريخية. ومن الضروري التذكير بأن الكتب التي نشرت عن عهد بوش أكدت أن النقاشات التي دارت في أوساط النخبة الحاكمة لم تجمع على خيارات بوش بالنسبة لـ "الحرب على الإرهاب" حتى أن التسمية كانت مدار نقاش. فكيف يمكن محاربة فكرة، والإرهاب فكرة قبل أي شيء. وقد حاولت مستشارة بوش، كارن هيويز، عبثا صرف نظر الرئيس عن هذه التسمية. كيف يمكن أن تشن حربا على القومية أو على الديمقراطية؟ لكن التبسيط المفرط الذي يتحكم بـ "غرائز" بوش كما تسميها كوندوليزا رايس جعل من فكرة الحرب على الإرهاب من صلب التفكير المانوي والذي يقسم العالم على طريقة "جدانوف" أثناء الحرب الباردة، أو على طريقة بن لادن إلى فسطاطين، عقيدة أساسية لإدارة بوش الساعية إلى فكرة تصف عقيدة السياسة الخارجية وتلخصها.

لم يكن بوش في هذا فاشلا سياسيا لأنه استطاع أن يصل إلى الجمهور الأميركي الخائف بعد ١١ سبتمبر/أيلول، ويؤثر عليه، لا بل يجيشه وراء الحروب التي بدأت في أفغانستان ولم تضع أوزارها بعد. وليس من المبالغة القول إن خطة بوش اعتمدت ليس فقط على عنصر الخوف الشعبي السائد بعد تفجيرات القاعدة وإنما اعتمدت أيضا على عنصر التخويف المتعمد والذي اعتمده بوش بنجاح شديد في حملة إعادة انتخابه. وحرب بوش على الإرهاب هي عنوان معلن لسياسات غير معلنة. فهذه الحرب هي في الأساس غطاء لدوافع وتوجهات الإدارة الحاكمة، وهي:

- الإصرار على وحدانية السيطرة الأميركية العالمية (سياسيا واقتصاديا وثقافيا) ومحاربة (بكل الوسائل) معارضيها.

- فرض سيطرة أميركية شاملة ومباشرة في منطقة الشرق الأوسط ليس فقط لأهميتها الإستراتيجية وإنما بسبب تنامي المعارضة الشعبية العربية والإسلامية وتركزها في الشرق الأوسط. وزاد من ضرورة إدراج العالم العربي في صلب هدف "الحرب على الإرهاب" فشل الدعاية الأميركية الموجهة ضد المنطقة بالإضافة إلى فشل حلفاء واشنطن بالمنطقة في تطويع شعوبهم.
- تفضيل القوة المفرطة على الدبلوماسية لتحقيق أهداف الإدارة الأميركية.
- فرض رقابة مشددة على العرب والمسلمين وتحركاتهم حول العالم، خصوصا في الدول الغربية.
- النظر إلى النموذج الصهيوني في فرض إرادة إسرائيل بالقوة المفرطة على الشعب الفلسطيني بعين الإعجاب، بالرغم من الفشل التاريخي للمشروع الصهيوني بسبب إرادة المقاومة والرفض لدى شعب فلسطين.
- الاستعانة بالأمم المتحدة عند الحاجة خصوصا بوجود أمين عام مطواع مثل كوفي أنان، وتجاهل المنظمة الدولية عند الحاجة أيضا.
- عدم التمييز بين المنظمات العربية والإسلامية ووصم معارضي الهيمنة الأميركية بالإرهاب.
- محاولة تنصيب "حامد كرزاي" في كل بلدان العالم العربي وعدم السماح لحلفاء أميركا ولو بهامش صغير من حرية الحركة والتعبير.
- تجاهل سيادة الدول من أجل حرية حركة قوات واستخبارات أميركا.

الحرب على الإرهاب وخط الأوراق

ويجب النظر إلى الحرب الأميركية على الإرهاب من باب أقول الحرب الباردة وحاجة أميركا إلى رؤية جديدة للعلاقات الدولية مبنية على عالم تسود فيه الولايات المتحدة على ما عداها. كما أن السجال الدائر بين الحزبين في الولايات المتحدة لم يكن محسوما بعد عندما حدثت تفجيرات أيلول. وهنا يبرز السجال في داخل الحزب الجمهوري نفسه. فالنزعة الجمهورية التقليدية، والتي مثلها كولن باول في الإدارة الأولى لبوش، وهي نزعة غير ممثلة اليوم في الطاقم الحاكم لان بوش ضاق ذرعا بها، تحاول أن تتأى بأميركا عن التدخل المباشر في عدد كبير من الدول حول العالم، ليس من باب الحرص على شعوبها ومصالحهم وإنما من أجل التركيز على الداخل الأميركي ودول أميركا الشمالية والجنوبية. وينفر الجمهوريون التقليديون من التدخل المباشر خشية تكرار حرب فيتنام.

أما من جانب منظري الحزب الديمقراطي، يرى عميد كلية السياسة السابق بجامعة هارفرد، جوزف ناي، في كتابه (القوة اللينة) أن هناك محاولة لتغيير أسلوب السيطرة الأميركية العالمية وليس هدفها. فهذا المنظور يود التشديد على ما يسميه القوة اللينة (مقابل القوة الصلبة في إشارة إلى استعمال العنف). ويحذر ناي وغيره من مغبة الاعتماد الكلي على القوة الصلبة لان ضمان السيطرة القائمة على القوة قصير المدى، وهو يدعو إلى الاعتماد المتزايد على الدبلوماسية العامة والدعاية السياسية من دون التخلي عن خيار ممارسة القوة.

وإزداد الاعتماد الأميركي على خطاب وممارسة "الحرب على الإرهاب" قبل وأثناء الحرب الأميركية ضد العراق. وهذا الأسلوب احتاج إلى خلط الأوراق ومزج كل الأعداء في بوتقة واحدة حتى أن العداء المستحكم بين صدام حسين والقاعدة زال كليا في الدعاية السياسية الأميركية المحمومة والتي سبقت فترة التحضير للحرب. وتحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها الصهاينة المزج اليوم بين حزب الله وبين القاعدة وذلك لتأليب رأي عام غير عليم بشؤون السياسة الخارجية. واستفادة إسرائيل من ذلك بل بزت الولايات المتحدة في استخدامها لخطاب "الحرب على الإرهاب" عبر العقود في محاولاتها الفاشلة لوأد المقاومة الفلسطينية.

الحرب على الإرهاب تولد الإرهاب

ومما ساعد الولايات المتحدة في أيديولوجية "الحرب على الإرهاب" أن الأنظمة العربية جارت الحكومة الأميركية في مساعيها السياسية، وذلك ليس فقط لإرضاء الولايات المتحدة وإنما من أجل وصم معارضة الأنظمة العربية بالإرهابيين من أجل تسوية قمعهم وتعذيبهم وقتلهم في كثير من الأحيان. ولم تحاول تلك الأنظمة تحدي الولايات المتحدة في مفاهيمها من أجل الوصول إلى أرضية عالمية مشتركة.

وسياسة رفض مفهوم الإرهاب من أساسه سياسة باطلّة أخلاقياً وسياسياً. فهناك إرهاب حقيقي في العالم مثل الذي حدث في تفجيرات نيويورك أو مثل ضرب إسرائيل للبنان أو ضرب المدنيين بالطائرات من قبل قوات الاحتلال الأميركي في أفغانستان والعراق. لكن المشكلة تكمن في التعريف لا في التفاصيل كما يقول المثّل الشائع. فالتعريف الأميركي الكلاسيكي تغير عبر السنوات وازداد مطاطية: فـضرب الأهداف العسكرية الأميركية والإسرائيلية تحول أيضاً إلى إرهاب، في الوقت الذي تنجو فيه أعمال إسرائيل ضد المدنيين والمدنّيات من وصمة الإرهاب.

وهذا التمييع الأميركي في تعريف الإرهاب أضر بمصداقية المنهجية الأميركية، حتى لا نتحدث عن مصداقية السياسة المفقودة، لأن أعداء أميركا يستخفون في التعريف الأميركي للإرهاب لعلهم أن تسييس المفهوم ووحشية واعتباطية الممارسة الأميركية في حربها على الإرهاب، زادت من الشقاق بين الخطاب الأميركي وبين اتجاهات الرأي العام العربي.

وهناك جانب تقييم نتائج الحرب على الإرهاب من منظور المصالح الأميركية، وهذا المنظور هو الذي سيؤثر بالنهاية على مسار "الحرب الأميركية على الإرهاب" بالإضافة إلى الوضع الميداني غير المؤات، على أقل تقدير. فمن ناحية عدد العمليات الإرهابية، فإن الإحصاءات الأميركية نفسها تظهر بما لا يقبل الشك بأن عدد العمليات الأميركية قد ازداد، حتى بالمعيار النهجي الأميركي، منذ أن شنت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب. ويرتبط ازدياد العمليات الإرهابية، بالمعيار الأميركي، بتوفير الاحتلال الأميركي للعراق ساحة مفتوحة للتدريب والتفجير. ومن المفارقة أن الحرب التي سوّقت للشعب الأميركي تحت شعار الـ "حرب ضد الإرهاب" بالإضافة إلى ذرائع أخرى، ولدت المزيد من الإرهاب، وهذا ما عناه الرئيس المصري الذي حذر العالم من ولادة "مائة بن لادن" من جراء الحرب الأميركية ضد العراق. وإذا ما قسنا الأمن الأميركي على المدى البعيد نسبياً لوجدنا أن الرأي العام العالمي، وخصوصاً العربي والإسلامي، ازداد عدائياً ضد الولايات المتحدة بعد حربها على العراق، كما أتى في دراسات مؤسسة "بيو". كما أن السياسة الأميركية الداعمة بصورة مطلقة للعدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان أضعفت من إمكانية التأثير على توجهات الرأي العربي بالنسبة للقضايا المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية.

الأنظمة العربية واستغلال الحرب على الإرهاب

لكن التناقض الرئيسي، والعقدة المتفجرة، في عقيدة بوش في حربه ضد الإرهاب، يكمن في التناقض بين الشعارات النظرية للسياسة الخارجية الأميركية بالنسبة لنشر الديمقراطية في العالم العربي، وبين التطبيقات العملية للحرب على الإرهاب والتي عززت أمن الأنظمة العربية المتسلطة والتي ترتبط مع الولايات المتحدة بصلات أمنية وعسكرية وثيقة.

استغلت الأنظمة المتسلطة في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم هذا الهوس الرسمي الأميركي من أجل اقتناص مساعدات أميركية سياسية واقتصادية عبر اختلاق تهديدات تتكرر دورياً. ولو صدقنا مزاعم النظام الأردني مثلاً لوجدنا أن القاعدة تحاول القيام بعمليات تفجيرية في الأردن كل أسبوع تقريباً. حتى الصين أصبحت

نازعة نحو تصوير الحركة الإسلامية غرب البلاد بأنها فرع لمنظمة القاعدة. ويبدو أن الولايات المتحدة حلت هذا التناقض عبر التقليل من الخطاب الرسمي المتعلق بنشر الديمقراطية، وإن كان بوش لا يزال مصرا في بعض خطبه على أن يدفع بالحريّة قدما.

والعالم العربي اليوم عاجز عن بلورة جواب نظري فكري مواجه لخطاب بوش الرسمي لأن الجواب الحقيقي لا يمكن إلا أن يمر عبر مواجهة خطاب وممارسة الأنظمة العربية. والأنظمة العربية لا تقوى على مواجهة أميركا خصوصا، وأنها في الكثير من الأحيان تعتمد على الحماية الأميركية المباشرة، أو أنها ربطت مصائرها بمصائر انتشار القوة الأميركية في الشرق الأوسط. فهذه العقدة تحد من حرية حركة وكلام الأنظمة العربية، كما أنها تتعارض مع الإمكانية الحقيقية لنشر الديمقراطية هذا إذا ما غرقنا في السذاجة لنصدق المزاعم الأميركية في هذا الصدد.

أما التناقض الآخر والهام فقد برز في العدوان الإسرائيلي على لبنان ويكمن في المحدودية والجدلية المعاكسة للعنف المفرط والذي تستعمله أميركا وإسرائيل مستخدمتين ذرائع متشابهة. لا بل إن البطش العسكري الاعتباطي والذي لا يعبر اهتماما لحقوق الإنسان أو حتى للاتفاقيات الراحية للحروب، يولد حركات عنفية متطرفة تقوم بما تشكو منه السياسات التي تدفع بالـ "الحرب الأميركية على الإرهاب". ولكن هذين التناقضين يشكلان مكنم الضعف في عقيدة بوش الأمنية والتي لا يمكن تلافيهما على الأقل بالسنتين المتبقيتين من عهده.

الرؤية الإعلامية للسياسة الأميركية

أ. علي نصار
كاتب وباحث لبناني

يشكل مفهوم الظلم أداة ملائمة لتحليل علاقة الولايات المتحدة مع العرب بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. وينقل روبرت د. كابلان ١ عن إلياس كانتي CANETTI، وهو يهودي بلغاري فاز بجائزة نوبل عام ١٩٦٠، أن تعريف مفهوم "الظلم، يتضمن: السرية، الوحشية، رد الفعل السريع، الحق في الاستجواب، الحق في المطالبة بالأجوبة، الحق في الحكم والإدانة، والحق في العفو وإظهار الرحمة".

الخطاب الإعلامي العربي والمواكبة

منذ حوادث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ حتى العدوان الصهيوني- الأميركي على لبنان عام ٢٠٠٦، أضحت هذه "المكونات" جوهر السياسة الخارجية الأميركية في فلسطين والعراق ولبنان، وفي سوريا المصنفة ضمن "محور الشر" ٢. ولا يعني هذا الحصر، استثناء أو "تحرر" بقية الدول العربية من ربة "الظلم" الأميركي.

إن واقع العلاقة العربية/الأميركية طيلة السنوات الخمس الماضية، يطرح أسئلة عن كيفية مواكبة الخطاب الإعلامي العربي لتحولات هذه العلاقة، ومدى تحمله مسؤولية مقاومة "الظلم" الإعلامي الأميركي. فالمنظومة الأيديولوجية- التكنولوجية التي تمارس هذا "الظلم"، هدفها سلب المواطن العربي وعيه السياسي النقدي، وحمله على الإدعان، وتشريع اللامساواة في العلاقات الدولية ٣.

يمكن أن يكون عدد المحطات التلفزيونية العربية أو الناطقة بالعربية، قد تخطى الـ ١٠٠ محطة منذ حوادث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. ويؤشر "تضخم" القطاع التلفزيوني إلى نمو قطاع الإعلام العربي أو الناطق بالعربية، وتطور أدواته التكنولوجية وتوسع موارده البشرية والمالية، وذلك في فترة لا تتعدى خمس سنوات.

ويمتد هذا النمو السريع في الإنتاج الإعلامي العربي، ليشمل الصحافة المقروءة والمسموعة والنشر المكتوب والنشر الافتراضي. وهذا النمو هو ثمرة تطور تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والتصوير والطباعة. وبما أن هذا النمو هو أيضا جزء من عملية نشوء الفضاء الإلكتروني المعلوماتي Cyberspace العالمي، فإنه يطرح مسؤوليات سياسية وأخلاقية على العاملين في الحقل الإعلامي العربي تتعدى المسؤوليات المهنية البحتة.

فالفضاء الجديد يشكل الأساس المادي الموضوعي لتطور عمليات العولمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام ٤. وفي هذا الأساس تكمن عناصر "الظلم" الأميركي، خاصة مفهوم المحافظين الجدد عن "الهيمنة بواسطة التكنولوجيا". وكما يقول ريتشارد درايتون، أستاذ التاريخ في جامعة كامبريدج، فإن "الحرب على العراق، وكذلك الحروب الصهيونية- الأميركية الجارية في فلسطين ولبنان] أوضحت أن صلف السياسات الجيوإستراتيجية الإمبريالية يلهم فلسفة الدولة المهيمنة بالقوة العسكرية والتكنولوجية" ٥ التي يعتنقها الظالمون الأميركيون.

مرارة وقسوة هذا "الصلف" الأميركي أحس به العرب مرات كثيرة، أقربها كانت خلال العدوان الصهيوني- الأميركي على لبنان بين ١٢ يوليو/ تموز و ١٤ أغسطس/ آب الماضيين. وإذا أردنا أن نقدم "انطبعا" عاما عن أداء المنظومة التلفزيونية العربية في مواجهة هذا العدوان الصهيوني، فيمكن القول إن هذا الأداء قد حمل للمشاهد العربي خطابا إعلاميا مفككا محدودا حيناً أو إخباريا وإطلاعا أحيانا، لكنه كان خاويا محبطا في أحيان أخرى.

لقد خرجت عن هذا الأداء، بحسب مراقبتي اليومية، محطات "مسيسة" مثل "المنار" و"الجزيرة" و"السورية"، وقلّة قليلة جداً. لكن الخطاب الإعلامي العربي خلال فترة العدوان على لبنان كان فارغاً إجمالاً من الشحنة النفسية-الأيدولوجية المتينة التي يتسم بها خطاب "الظلم" الأميركي.

إن تقييم مضمون الخطاب الإعلامي العربي يجب أن يكون بمعيّار قدرته على الاستجابة للتحدي السياسي والأخلاقي الذي تثيره السياسة الظلامية للمحافظين الجدد. وهذا المعيار يستند إلى قوة المنظومة الإعلامية في الحياة الاجتماعية المعاصرة. وحسب CAPLAN كابلان فإن "أجهزة الإعلام لها سلطة سياسية أصيلة تتعاضد بالتقدم التكنولوجي... وهي سلطة فعلية وليست افتراضية".^٦

إن معنى "الأصالة" في إنتاج الخطاب الإعلامي العربي، يتعدى بكثير مفهوم الاحتراف المهني الضيق. يقول علي الحديثي مدير محطة MBC إن رسالة وسائل الإعلام "أن تكون حيادية في نقل الصورة والكلمة" إلى المشاهد^٧ فما معنى الحيادية أمام "الظلم" الأميركي سوى فتور، ووهن الرسالة الإعلامية في أحسن الأحوال، أو الخضوع للإملاءات الحكومية، أو لرغبات مالكي وسائل الإعلام الخاصة^٨، الذين يحسبون ألف حساب قبل أن يرموا "الظالم" الغريب بكلمة.

الإعلام العربي وأزمة المصطلحات

لقد شهدنا منذ بداية التسعينيات "انقلاباً" ملموساً في مفردات الخطاب الإعلامي العربي، لم تقتصر الذرائع بل الأسباب على الحيادية والموضوعية وغيرها من العناصر اللازمة لتوفير الأمانة المهنية. كان الظفر الأميركي في الحرب الباردة هو الذي حرك هذا الانقلاب. أصبح الإعلام العربي "ملتزماً" بكل معنى الكلمة-بمفردات ذات مدلول أيدولوجي/سياسي تعبر عن الخضوع للقيود الأيدولوجية والسياسية الأميركية.

وبما أن "إسرائيل" تشكل "مصلحة حيوية أميركية" فقد تخلى الإعلام العربي عن الخطاب "الخشبي" القديم، الذي حملته الحركة القومية بكل أطيافها. لم نعد نسمع مفهوم "الكيان الصهيوني"، إلا في الإعلام الحزبي الضيق. وبدلاً من مفهوم "فلسطين المحتلة"، تكرر مفهوم "إسرائيل" في الإعلام العربي، يقابله مفهوم "الضفة الغربية وقطاع غزة أو أراضي السلطة الفلسطينية". أما فلسطين فأصبحت مجرد جغرافيا على الخريطة. بعد ذلك راح الخطاب الإعلامي العربي يلغو بمفهوم "الدولة العبرية". علماً بأن الصهاينة أنفسهم، يعرفون "إسرائيل" بأنها "دولة يهودية أو دولة اليهود". لكن ذكر "اليهود" ممنوع في الإعلام حتى لا يتهم أحد بمعاداة السامية^٩.

في وقت لاحق صار الإعلام العربي يشير إلى "الاعتداءات" الصهيونية على أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بأنها "العمليات ١٠ الإسرائيلية في الضفة والقطاع". وفي ما يشبه التواطؤ الإعلامي على قلة الأمانة في تزويد المشاهد أو القارئ العربي "بالصورة والكلمة" الصحيحة، توصف هذه "الاعتداءات" الإجرامية على الفلسطينيين بأنها "توغل أو توغلات عسكرية قام بها الجيش الإسرائيلي".

يبلغ البؤس في مفاهيم الخطاب الإعلامي العربي ذروته، عندما تتخمد نشرات الأخبار بمفردات "إخبارية" تساوي الظالم بالمظلوم والقاتل بالقتيل والمجرم بالبريء. لن أتى على ذكر العراق حيث تأخر الإعلام العربي طويلاً طويلاً، قبل أن ينفقه بكلمة "قوات الاحتلال الأميركي". بقي لسنوات يتحدث عن "قوات التحالف".

سأورد قصة أخرى، صبيحة يوم ١٤ أغسطس/ آب الماضي، كان النازحون اللبنانيون قد بدؤوا بالعودة صوب قراهم التي دمرها الجيش "الإسرائيلي". المذيعات تسأل زميلها المراسل: "قادي... هل توقفت الأعمال العدائية..

هل الطرق آمنة؟^{١١}. كانت إسرائيل قد باشرت في تلك الساعة "وقف الأعمال الحربية" وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، لكن المذبحة نسيت، أو ربما فضلت، ألا يعلم المشاهدون هوية الجهة التي قامت بـ"الأعمال العدائية" في لبنان طيلة ٣٣ يوماً؟.

إن "السياسة الأميركية في الشرق الأوسط [قد] وصلت إلى خيار واضح" هكذا جزم الرئيس الأميركي. ويضيف "إما أن نسمح بأن يواصل الشرق الأوسط مساره.. المسار الذي كان قائماً قبل ١١ سبتمبر/ أيلول، أو ألا نسمح بحدوث ذلك.... وهذا هو الخيار الذي اتخذته أميركا"^{١٢}. ها هي مكونات "الظلم" مقروءة بجلاء.

فهل يمكن أن ينأى الخطاب الإعلامي العربي عن مواجهة هذا "الخيار" الظلامي؟. إن حرب الرئيس جورج بوش في فلسطين والعراق ولبنان هي حرب حاسمة، وهو يدق النفير لخوضها، لأنه "إذا انسحبت أميركا منها فستواجه عواقب كارثية". فـ"هذه الحرب" الظالمة تعتبر برأي بوش "أكثر من مجرد صراع مسلح.. إنها النضال الإيديولوجي الحاسم للقرن الحادي والعشرين"^{١٣}.

إن الأداء الإعلامي العربي سيكون في محنة يومية. والسبب لا يكمن في متانة الشحن الإيديولوجي المميز لخطاب المحافظين الجدد وحسب، بل لأن هؤلاء قد اختاروا "الحرب" المباشرة أو غير المباشرة عبر الأداة العسكرية الصهيونية، باعتبارها الوسيلة المثلى لإعادة تشكيل العلاقة العربية- الأميركية بعد حوادث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. فكيف سيعالج الإعلام العربي محتنته؟. هل سينخرط في هذه "الحرب"، وأين سيتموضع؟. إن ضراوة العولمة العسكرية تهز الأرجاء من حولنا.

الإحالات

- ١ - راجع مقاله the media and medievalism "الميديا والقروسطية" في Policy Review الأميركية، كانون الأول/ كانون الثاني ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٢ - أكدت صحيفة "صنديا تايمز" البريطانية، يوم الأحد ٢٠٠٦/٩/٣ أن إسرائيل والمحافظين الجدد في واشنطن يستعدون للقيام بهجوم عسكري ضد سوريا وكذلك ضد إيران.
- ٣ - "يجب أن يشعر الأميركيون المتنبهون بقلق شديد، فحتى الدول المعروفة بميلها التقليدي إلى أميركا بدأت تنتقد علنا السياسة الأميركية". زبيغنيو بريزنسكي، النهار اللبنانية ١٠/١٨/٢٠٠٥، مترجم عن "لوس أنجلوس تايمز".
- ٤ - محمود عبد الفضيل، الحياة اللندنية ٨/١١/٢٠٠٥.
- ٥ - راجع مقاله في صحيفة "غارديان" البريطانية، ٢٩/١٢/٢٠٠٥.
- ٦ - مرجع سابق.
- ٧ - وردت حرفياً في مجلة "لها" اللندنية بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٦.
- ٨ - في لبنان الذي يملك أكبر نسبة من وسائل الإعلام العربية مقارنة بعدد السكان، يسيطر القطاع الخاص على هذه الوسائل سيطرة شبه مطلقة. وتنتشر أخبار كثيرة عن علاقة المالكين بأصحاب المال السياسي العرب والأجانب.
- ٩ - في هذا الخصوص تمكن الأميركيون والصهاينة من فرض "إرهاب إعلامي" بعد نهاية الحرب الباردة، أثار بصورة ملحوظة في أداء الكوادر الإعلامية العربية. حتى إننا شاهدنا مراسل تلفزيون "المنار" بعد مقابلة أهالي ضحايا مجزرة قانا، ومنهم طفل لا يتعدى عمره الخمس سنوات، يختم المقابلة ويقول لزميله في الاستوديو، وبكل عفوية "علي، لسنا معادين للسامية، ولا نكره الآخرين، ولكن....". نشرة ٣٠:١٩ يوم ١٦/٨/٢٠٠٦.
- ١٠ - الأخبار اللبنانية، رسالة من رفح، الخميس ١٧/٨/٢٠٠٦.

- ١١ - تلفزيون المستقبل، صباح الإثنين ١٤/٨/٢٠٠٦.
- ١٢ - خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، الوكالات ٣١/٨/٢٠٠٦.
- ١٣ - المرجع السابق.

أشكال مقاومة أميركا وسياساتها

د. عبد الإله بلقزيز

مفكر مغربي وباحث في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت

لا تكون مقاومة إلا متى كان عدوان واحتلال، ولا يكون إرهاب إلا متى أصبح هذا الأخير اعتداء غير مشروع، والاحتلال والعدوان بهذا المعنى أعلى درجات الإرهاب. وكلما وقع استضعاف مقاومة وأخذها بسهولة، زاد وصفها بـ"الإرهاب" لأن عدوها حينذاك - المنتصر في المنازلة ضدها - يفرض شروطه على العالم ويسري تعريفه لـ"الإرهاب" ويحتكر تأويل القوانين والحق في إعادة تعريف الأشياء على هواه. وكلما استبسلت مقاومة في جبهه العدو وأذاقته كأس الهوان ودقعت ثمن الاعتداء عليها تدفيعاً - مثلما حصل في لبنان - تضاعلت فرص الإمعان في دمغها بتهمة "الإرهاب" وارتفع انتباه العالم أكثر إلى عدالة قضيتها وتراجعت قدره العدو المدحور على احتكار رواية الصراع معها سياسياً.

مراتب المقاومة

المقاومة ليست محض فعل عسكري أو مسلح. إنها أنصبه ومراتب وإن يكن العمل المسلح مرتبتها العليا والأجل. فقد لا يكون في مكن شعب، في لحظة من تاريخه وكفاحه، أن يمتشق السلاح للرد على عدوان العدو فيلجأ إلى التوسل بأساليب وأدوات من العنف الوطني دون السلاح حده (وليس بالضرورة دونه أثراً)، فلا ينال ذلك من حقيقة أنه مارس شكلاً من أشكال المقاومة.

ليس المثال السلميّ الهندي مع غاندي مما يطيب لنا ذكره في هذا المعرض - على ما كان في رصيده من قوّة أخلاقية مؤثرة - وإنما نميل أكثر إلى المثال الجنوب أفريقي بعد انتقال ثوار "المؤتمر الوطني الأفريقي" إلى المقاومة الشعبية السلمية وأسلوب العصيان المدني منذ انتفاضة سويتو قبل ٣٠ عاماً، وإلى المثال الفلسطيني في انتفاضة العام ١٩٨٧ المنفذة في أعقاب خروج الثورة من لبنان (صيف العام ١٩٨٢) وتصفية حال الكفاح المسلح المنطلق من الجوار العربي لفلسطين.

وكثيراً ما يتخذ فعل المقاومة أشكالاً أخرى قد لا تبدو مجلجلة أو عظيمة الصدى في الأنفس والأسماع مثل المقاومة السياسية: التي تُرابط عند حدود الحقوق والثوابت فلا تبرحها أو تساوم عليها تحت أي ظرف، أو المقاومة الاقتصادية: التي تُطلق برنامج مقاطعة بضائع العدو مثلاً، أو المقاومة الثقافية: التي تواجه ثقافة الهزيمة و"نظريات" التحبيب والتئيس التي تُشيعها في المجتمع مليشيات ثقافية مأجورة تُقائل خلف خطوط الأمة والمجتمع والثقافة.

وهذه، في جملتها، مراتب من المقاومة ليس يليق بعقل موضوعي، متشبع بالحس التاريخي، أن ييخسها قدرها أو يحسبها في عداد ما هو رمزي، لأن العبرة بآثارها المادية: وهي عظيمة من دون شك. والأهم من ذلك أن يقع الانتباه إلى الجغرافيا البشرية لهذه الألوان من المقاومة غير المسلحة. ففيمّا تقتصر المقاومة المسلحة على نخبة من المجتمع (المقاتلين) قد تتسع عدداً أو قد تضيق، فإن مقاومة سياسات العدو وأفكاره وسلعته ممّا يفتح الباب واسعاً والمساحة رحبة أمام مشاركة شعب بكامله في عملية المقاومة على نحو تتولد معه، شيئاً فشيئاً، حالة مجتمع المقاومة أو المجتمع المقاوم. وهي الحالة الوحيدة التي تنتصر فيها المقاومة المسلحة على العدو لأنها ببساطة الحالة التي توفق لتلك المقاومة (المسلحة) حاضنتها الاجتماعية والشعبية.

وجّهان لمقاومة السياسة الأميركية

منذ نجحت الولايات المتحدة الأميركية في وراثة نفوذ الإمبراطوريتين الهرميتين (بريطانيا وفرنسا) في منطقة "الشرق الأوسط" بعد "حرب السويس" (١٩٥٦)، دَخَلَ الوطن العربي في دائرة أهدافها الإستراتيجية: المُعَلَّنة والمُضْمَرَة. فهذه الجغرافيا (العربية) الفسيحة ممّا يسيل لها لعابُ المصالح: نَقَطُ تحت الأرض، و"إسرائيل" فوق الأرض، وفي المياه طريقُ الملاحة التجارية والنَّقْطية الدولية وعَقْدُ مفاتيحها في المَضَائِقِ والخُلْجَانِ المراقبة عربياً (مَضِيقُ جبل طارق، قناة السويس، خليج العقبة، باب المندب، مَضِيقُ هُرْمُز)، والموزعة على أربعة بحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، المحيط الهندي، الخليج العربي).

كانتِ الفكرةُ القومية العربية التحررية مما يَضِيقُ بها صدرُ الإستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية سنوات الخمسينيات والستينيات لأنها وضعت كابحا لجمّ الاندفاع الأميركية أمام الاختراق الكبير الذي ذهبت فيه بعيداً. ثم ما لبثتِ الفكرةُ الإسلامية أن باتت خطراً إستراتيجياً على تلك المصالح منذ انتقلت -قبل عقدين ونيف- من فقه الحيض والنّفاث إلى فقه الجهاد. وفي الحالين، اختارت الإستراتيجية الأميركية أن تُطِل على منطقتنا من خلال تحالفٍ عضويٍّ مع المشروع الصهيوني ودولته القائمة على أرضنا.

لم يُخطئ جيلٌ من الأجيال السياسية العربية الثلاثة -المتعاقبة والمتزامنة في آن- قراءة أهداف السياسة الأميركية تجاه منطقتنا منذ نصف قرن: السيطرة على الثروة والمقدّرات، والهيمنة على القرار الوطني والمصير القومي، وحماية الكيان الصهيوني. هكذا قرأها القوميون واليساريون منذ مطلع الخمسينيات، وهكذا يقرؤها الإسلاميون منذ عقد الثمانينيات. ولقد أنتجت هذه القراءة -وما تزال- شكلين من المقاومة لهذه السياسة الأميركية ساعدت هي نفسها (أي السياسة الأميركية) على تحديدها في صورة صيغتين منها:

١- المقاومة غير المباشرة: مقاومة المشروع الصهيوني

إلى حدود حرب العام ١٩٦٧، قاتل العدو الصهيوني في حروبه بسلاح فرنسيّ وغطاءٍ سياسيّ بريطاني، ثم اكتشفت أميركا قيمته الوظيفية الإستراتيجية في منطقتنا وجوارها الإسلاميّ. ومنذ إدارة جونسون حتى إدارة جورج بوش الثاني، أصبح المشروع الصهيوني جزءاً من الإستراتيجية الأميركية في الوطن العربي وقطعة غيارٍ أساس في ماكينتها السياسية والعسكرية: تمدّه بالمال والسلاح والتكنولوجيا، وتغطّيه وجرائمه بالقرار السياسي والفيديو في مجلس الأمن، وتستعمل عصاه فزاعة لإرعاب المرتجفة قلوبهم منه من أهل "القرار" في البلاد العربية. وكان واضحاً تماماً أن أية معركة خيضت ضدّ هذا الكيان -رسمية كانت أم شعبية- إنما هي تخاض ضدّ السياسة الأميركية في بلادنا. إذ لا مجال للتمييز بين قتال الوكيل وقتال الأصيل في حسابات السياسة والنتائج، فيضاء الأول إيذاءً للثاني... والعكس صحيح.

لوشننا تصنيف أشكال هذه المقاومة غير المباشرة للسياسة الأميركية -أي من خلال مقاومة حليفها الإستراتيجي الإسرائيلي- قلنا إنّها تبدّت في صورٍ أربع، ومن خلال أساليبٍ أربعة:

الحرب النظامية:

خاضت العرب حروباً نظاميةً أربعاً منذ قيام الدول اليهودية على أرض فلسطين (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، وكان أكثرها إيذاءً لإسرائيل وإرباكاً للسياسة الأميركية حرب أكتوبر ٧٣ وإن كانت الإدارة السياسية العربية -في عهد أنور السادات- قد بدّتها باتفاقية سيناء، وزيارة القدس المحتلة، وتوقيع أوفاق "كامبد ديفيد"، لتسمح للانكفاء الأميركية -الإسرائيلية بأن تتحوّل سريعاً إلى هجومٍ سياسيٍّ معاكس على نتائج الحرب وعلى الوطن العربي برمته! والأدعى إلى الانتباه

في هذا المعرض أن النظام الرسمي العربي اقتدر، في زمن عافيته، على أن يمارس شكلاً من أشكال المقاومة العسكرية للحلف الأمريكي - الصهيوني في منطقتنا قبل أن يدب فيه الوهن فيعيد السيف إلى أغمادها مستكيناً خانعاً.

المقاومة الشعبية المسلحة:

وقد تدرّجت في فعاليتها وبلغ أثرها من العمل الفدائي المحدود - ابتداءً من العام ١٩٥٦ - إلى حرب العصابات الاحترافية في العام ٢٠٠٦. لم تتوقف هذه المقاومة الشعبية المسلحة منذ ٤٠ عاماً، لكن محطات مفصلية منها كانت بارزة وذات نتائج إستراتيجية: حرب الليطاني بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" في العام ١٩٧٨؛ حرب العام ١٩٨٢ بين الطرفين في لبنان؛ تجربة "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" بين العامين ٨٢ و٨٦ التي أجبرت الاحتلال الإسرائيلي على الانكفاء من بيروت والجبل وخذلة وإقليم الخروب وصيدا.

تجربة المقاومة الإسلامية و"حزب الله" - منذ منتصف الثمانينيات - والمواجهات الشاملة في معارك يوليو/ تموز ١٩٩٣، وحرب "عناقيد الغضب" في أبريل/ نيسان ١٩٩٦ وصولاً إلى تحرير الجنوب اللبناني في العام ٢٠٠٠، وإلى صدّ العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦ وهزيمته. ثم تجربة المقاومة المسلحة في فلسطين ونجاح تنظيماتها العسكرية (كتائب الشهيد عز الدين القسام، "كتائب شهداء الأقصى"، "سرايا القدس"، "كتائب الشهيد أبو علي مصطفى"، "ألوية الناصر صلاح الدين"، "كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية...") في إرهاب الأمن الإسرائيلي وفي إجبار الجيش الصهيوني على الجلاء من قطاع غزة.

المقاومة الشعبية المدنية:

وقد توسلت بأسلوب المظاهرات والاشتباك مع الاحتلال بأدوات عنفٍ وطني غير عسكرية (الحجارة)، والتمدّج حثيثاً نحو أشكالٍ أولية من العصيان المدني. وقد أتت انتفاضتا العام ١٩٧٨ و٢٠٠٠ تمثلاً أعلى صور التعبير عنها. وما كانت قوة هذا الأسلوب من أساليب المقاومة لنقل تأثيراً عن قوة المقاومة المسلحة. لقد أدخلت شعباً بكامله إلى المعترك، وألحقت بالعدو - ومُرضعته الأميركية - هزيمة أخلاقية شنعاء في الضمير العالمي.

حركة مناهضة التطبيع:

وهي التي أسقطت سياسة التسوية مع العدو في مجمل بقاع الوطن العربي وابتعدت من جديد فكرة مقاومته اقتصادياً وتجارياً وسياسياً وثقافياً وإعلامياً بعد أن خرج نطاق خطره من فلسطين ودول الطوق إلى كل ساحة عربية. وتجربة مناهضة التطبيع في مصر والأردن مثال حي. ،، تلك كانت أشكالاً غير مباشرة لمقاومة السياسة الأميركية في منطقتنا من خلال مقاومة أنيابها ومخالبتها: إسرائيل.

٢ - المقاومة المباشرة: سياسة واحتلالاً

وقفت حركة التحرر الوطني العربية طويلاً، ومنذ منتصف القرن العشرين الماضي، موقفاً اعتراضياً على السياسة الأميركية في منطقتنا وفي العالم. وقد تدرّج هذا الاعتراض مع مرور الزمن من اعتراض سياسي في ابتداء أمره إلى مقاومة مسلحة. هنا وجهان لمقاومة السياسة الأميركية في البلاد العربية:

الوجه الأول منها كان سياسياً وثقافياً وإعلامياً وخاضت فيه التيارات المناهضة لأميركا كافة (الوطنية والقومية واليسارية والإسلامية). لقد بدت الإدارات الأميركية المتعاقبة مصنّعا رئيساً للحرب والنهب والهيمنة والاستكبار في المخيال السياسي العربي وفي الأدب السياسي لتلك الحركات. تختلف مفردات التوصيف باختلاف المواقع الفكرية والشبكات المفاهيمية، لكنها تجتمع على التشخيص عينه: السياسة الأميركية معادية لمصالح الأمة وأهدافها في الوحدة والتنمية المستقلة والاستقلال الوطني والقومي وتحرير فلسطين، وهي ترعى المشروع الصهيوني وتقف وراءه في المحافل الدولية وتمولّ حروبه ضد العرب والفلسطينيين.

تطورت هذه المقاومة السياسية الاعتراضية مع الزمن، وصقلتها أكثر معانيه حروب أميركا في فيتنام ومعاركها الطاحنة ضد الحركات التحررية في أميركا اللاتينية ودعمها للأوليغارشيات العسكرية الفاشية فيها. وشيئاً فشيئاً، لم تعد هذه المقاومة السياسية فعلاً نخبويّاً تقوم به أحزابٌ وحركاتٌ سياسية، بل أصبحت ثقافةً سياسية عامة للمجتمع العربي تعمّت مبادئها وقيمتها ومعطياتها بالتعبئة السياسية والصحافة الملتزمة والتأليف.

وكلما أعمت السياسة الأميركية في مناصب العرب عداءً، وفي معالنتهم اعتراضاً على حقوقهم المشروعة، وفي مخالفة عدوهم الصهيوني، زاد معدّل المناهضة الشعبية العربية لتلك السياسة. ولقد بلغت هذه المقاومة السياسية في لحظات منها حدّاً أطلق، على أوسع نطاق، فكرة المقاطعة الاقتصادية والمقاطعة الشعبية للبضائع الأميركية.

الوجه الثاني منها، كان عسكرياً أو مسلحاً. لن أتحدث هنا عن أفغانستان، لأنها تقع خارج دائرة الوطن العربي، بل عن الحالات العربية الثلاث التي شكّل فيها الاحتلال الأميركي، أو الوجود العسكري الأميركي، مناسبة للمواجهة المسلحة مع ذلك الوجود، وهي: لبنان والصومال والعراق. أنزل الأميركيون على شاطئ بيروت قوات "المارينز" ضمن "القوات المتعددة الجنسية"، التي تشكلت إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢ بمقتضى "اتفاق فيليب حبيب". وبسبب إحجام "ضمانات" فيليب حبيب عن الوفاء بالتزامها بعدم المساس بالمخيمات الفلسطينية بعد خروج قوات منظمة التحرير، وبعدم احتلال بيروت وبسبب الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل، اعتُبرت قوات "المارينز" في حكم قوات احتلال، فجرى تفجير مقرها بشاحنة ملّعة أسفرت عن مئات القتلى قبل أن تبدأ في الانسحاب من لبنان.

كانت تلك أول معركة عسكرية عربية مباشرة مع الجيش الأميركي. ثم لم تلبث أن تجددت بعد عشر سنوات بمناسبة دخول القوات الأميركية إلى الصومال، حيث خاضت الفصائل الصومالية المسلحة بقيادة فرح عيديد مقاومة مسلحة شرسة انتهت بانسحاب القوات الأميركية من البلاد. لكن الفصل الأطول من هذه المعركة المسلحة مع الاحتلال الأميركي هو الذي جرى على أرض الرافدين منذ دخول القوات الأميركية إلى بغداد في التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٣ حتى اليوم.

فلقد أطاحت المقاومة الوطنية العراقية باطمئنان الإدارة الأميركية (السياسي والنفسي) ليُسْرَ أخذها العراق جائزاً، وذلك بنجاحاتها في إرهاب أمن جيش الاحتلال واستنزافه على نحو ما عرّف مثيله حدّة منذ حربه في فييتنام.

وكانت النتيجة أنّ ضربات المقاومة العراقية، وما ينجم عنها من خسائر بشرية ومادية في صفوف قوات الاحتلال، أدّخت المشروع الأميركي حيال العراق في نفق مسدود، بل أطاحت بالأحلام الإمبراطورية الأميركية التي تطلعت يوماً إلى إعادة تشكيل المنطقة العربية ضد من شروع "الشرق الأوسط ط الموسّد ح".

الشرق الأوسط الجديد.. اختلاق الفوضى

د. لقاء مكّي الجزيرة نت

ليس اصطلاح الشرق الأوسط الكبير أو الجديد من نتائج أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، فهو كان موجودا قبل ذلك في أطروحات سياسيين وكتاب أميركيين وإسرائيليين، لكن واشنطن أعادت إنتاج المصطلح خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان فيما باتت تعتبره الوقت المناسب للانتقال باتجاه الخطوة التالية التنفيذية من مشروعها لإرساء معالم قرن أميركي بدءا من هذه المنطقة.

مشروع قديم

بدأ مصطلح (الشرق الأوسط) في التداول السياسي والفكري في خمسينيات القرن الماضي، وكان هدفه المباشر فرض هوية جديدة على أبناء الأمة تتلشى فيها أو تضيع المرجعية العربية لصالح وعاء فضايف تمت تسميته بالشرق أوسطية، ويتحول الوطن العربي الجامع بكل مكوناته الثقافية والسياسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران في ما يسمى بالإقليم الشرق أوسطي تمهيدا لإضفاء الشرعية في إطار الإقليم على كيان آخر هو إسرائيل.

سبق تداول المصطلح محاولة سياسية تمثلت بإقامة حلف بغداد (١٩٥٥) لتحقيق الأغراض نفسها، وفيما سقط حلف بغداد بثورة ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨ في العراق، تمكن مصطلح الشرق الأوسط من التسلل إلى الخطاب السياسي والإعلامي وحتى الشعبي واستخدمه المفكرون الليبراليون واليساريون الذين ظنوا أنه بديل مناسب عن المفاهيم التي كان يستخدمها القوميون العرب، من غير أن يفطن كثيرون منهم إلى ما يحمله المفهوم (البديل) من معالم (تسميم سياسي).

لو شئنا الغوص أكثر في الخلفيات فإننا لا نستطيع تجاوز مرحلة ما بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، التي شهدت قبل كامب ديفد ظهور أفكار (غير رسمية)، لاسيما في مصر تقترح تعاونا أو تكاملا اقتصاديا من نوع ما مع إسرائيل، وكانت هذه الأفكار (الشاذة) آنذاك المقدمات الفكرية لعمليات التسوية، وكذلك لتكريس مفهوم الشرق أوسطية بوصفه البديل السياسي والجغرافي لعصر الصراع مع إسرائيل.

لكن الأمر احتاج إلى نحو ٢٠ عاما أخرى قبل أن تطرح تل أبيب من خلال شمعون بيريز رؤيتها لما وصفه بالشرق الأوسط الكبير عام ١٩٩٣، كان التوقيت الإسرائيلي ملائما بعد تصدع منظومة الأمن العربي إثر غزو الكويت (١٩٩٠) والحرب ضد العراق (١٩٩١) وكذلك بعد مؤتمر مدريد (١٩٩١) الذي أنهى مقولة صراع الوجود بين العرب وإسرائيل، وفتح الأبواب أمام نظام شرق أوسطي يملأ الفراغ الذي أحدثته انهيار النظام العربي.

رغم كل شيء ومع كل هول الأذى الذي تلقاه العرب منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ظلت الرؤية الشرق الأوسطية تواجه ممانعة شديدة رفضت قبول إسرائيل كدولة شرق أوسطية حتى بوجود اتفاقيات السلام مع كثير من العواصم في المنطقة، ولتجاوز الرفض الشعبي دخل المفهوم من بوابة الاقتصاد، فعقد المؤتمر الاقتصادي حول الشرق الأوسط في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وتكرر في القاهرة وعمان والدوحة، في محاولة

لإدماج إسرائيل في النظام العربي من جانب ولتكريس واقع سياسي وفكري بديل عن فكرة القومية العربية التي سادت الوعي العربي والحركة السياسية العربية معظم زمن القرن العشرين.

فشلت هذه المحاولات أو توقفت بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، لكن ذلك لم يكن يعني قط تخلي أصحاب المشروع عن أهدافهم، بقدر ما كان يمهد للتحول نحو نمط مختلف من أساليب الهيمنة الأميركية، الانتقال إلى قدر أكبر من النمط الهجومي الذي لا يخشى من الإعلان بوضوح عن نيته... كان المحافظون الجدد قد تسلموا الإدارة في واشنطن بزعامة جورج بوش، فيما تولى أرييل شارون الحكم في تل أبيب، لقد بدأ عصر جديد للمنطقة والعالم، وبات إدارة البيت الأبيض الجديدة ترى أن أساليب بيل كلينتون الدبلوماسية لم تتمكن من استثمار انهيار الاتحاد السوفياتي، وبات عليها أن تكرر السطوة الأميركية، وهكذا باشرت بمشروعها العالمي للهيمنة على القرن الواحد والعشرين بالقوة مفتوحة ذلك من المنطقة العربية التي سيكون عنوانها: الشرق الأوسط الجديد.

من الكبير إلى الجديد

كان طموح رؤية بيريز في ما وصفه بالشرق الأوسط الكبير يتعلق خاصة باستيعاب إسرائيل في منطقة تتوسع أطرافها لتشمل دول وأقاليم تمتد إلى باكستان وأواسط آسيا، لكن هذه الرؤية باتت أقل طموحا مما يجب في الطرف الدولي والإقليمي الجديد، وبدأ العالم يرصد إدارة بوش وهي تباشر سياسة الاندفاع والسطوة المستندة إلى القوة والقهر، وبعد حين عرف العالم أن إدارة بوش ترسم سياساتها على قاعدة مشروع أعده عام ١٩٩٧ أبرز قادة المحافظين الجدد بعنوان (القرن الأميركي الجديد)، كان هؤلاء يشغلون أهم المراكز في الإدارة الجديدة، وكان مشروعهم للهيمنة المطلقة على العالم قد جعل من الشرق الأوسط محور ذلك المشروع ومركز انطلاقته.

نظر المشروع الأميركي إلى المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط كجزء من منطقتي الشرق الأدنى وآسيا الوسطى وتعامل مع هذا التكوين الجغرافي الممتد من موريتانيا إلى طاجيكستان على أنه مخزن للنفط العالمي ووضع جملة مخططات عسكرية وسياسية واقتصادية لأجل السيطرة على دوله وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهددة لمخطط الهيمنة الجديد.. بمعنى آخر، أقرت واشنطن مفهوم الشرق الأوسط الكبير ووضعت له اشتراطات الاستيعاب وبقي التحول إلى الشرق الأوسط الجديد.

وبقدر ما كان السعي الأميركي هذا جوهريا في أهميته حسب رؤية إدارة بوش ظل نظريا في جوانب أساسية منه بسبب معوقات تنفيذه السياسية والقانونية، حتى جاءت هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ لتقدم الذريعة التي استثمرتها جوقة المحافظين الجدد بسرعة وقوة لتنفيذ ما ظل حبيس الأدرج سنين عدة.

وليس من المؤكد بطبيعة الحال أن هجمات سبتمبر/ أيلول كانت مسؤولة وحدها عن استفزاز وكر الدبابير في واشنطن، إذ ربما كانت إدارة بوش قد وجدت ذريعة ما للمباشرة بمشروعها الدولي الضخم، لكن في كل الأحوال كان العالم ما بعد سبتمبر/ أيلول مختلفا ومضطربا، وكانت في بؤرة اضطرابه منطقة الشرق الأوسط (الكبير).

لم يكن معروفا على وجه التحديد الغايات النهائية للولايات المتحدة في ثورتها المجنونة للثأر مما تعرضت له في سبتمبر/ أيلول، فحرب أفغانستان واحتلالها كان متوقعا وإن كان غير مبرر، لكن غزو العراق أعطى إشارات مختلفة كشفت الملامح الحقيقية للمخطط الأميركي، إن الأمر منذ البداية لم يكن مجرد رد على هجمات سبتمبر/ أيلول، لكنه التنفيذ المتسارع لمشروع الهيمنة ونشر ما وصفه عراب المحافظين الجدد ليوشتراوس بالفوضى الخلاقة لإعادة تشكيل العالم بما يخدم المصالح الأميركية، ويكرر القرن الواحد والعشرين كقرن أميركي بالكامل.

وما بين أفغانستان والعراق كانت واشنطن قد جعلت من (الحرب على الإرهاب) محورا لسياستها، فيما رسم بوش قانونا جديدا لعلاقات أميركا بالآخرين: من ليس معنا فهو ضدنا... هكذا من غير اعتبار لقانون أو رؤى بديلة أو مصالح وطنية، كان على الجميع أن يساند الولايات المتحدة ويسير خلفها أو يصبح عدوا لها، وخلال عام بعد هجمات سبتمبر/ أيلول حدد بوش أولوياته بعد أفغانستان، وكانت ثلاث دول وصفها بمحور الشر، اثنتان منها تقعان في الشرق الأوسط: العراق وإيران.

الولادة العسيرة

ترافق احتلال أفغانستان والعراق مع (قرار) أميركي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (الكبير) الذي كان قد استقر كسياق جغرافي سياسي في الإدارة الأميركية، فأصبحت كل لجان الشرق الأوسط في الكونغرس ووزارتي الخارجية والدفاع معنية بكامل الرقعة الجغرافية الجديدة الواسعة كإقليم واحد، وانسحب الأمر على القيادة العسكرية الأميركية للمنطقة الوسطى التي باتت تغطي باختصاصاتها الرقعة نفسها.

ولم تكن إدارة بوش في وارد سؤال حكومات هذه المنطقة الواسعة أو شعوبها عن خياراتها، وأصبحت دعاوى الإصلاح السياسي ذريعة جوهرية للتدخل الأميركي في شؤون المنطقة والضغط على نظمها بوسائل مختلفة، وهذه الذريعة لم تنته حتى بعد فشل (النموذج الديمقراطي) في العراق، وبعد الرفض الأميركي لنتائج الديمقراطية التي لا تتسجم مع سياسات واشنطن، مثلما حدث في الموقف الأميركي إزاء فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، ناهيك طبعاً عن استمرار دعم واشنطن للأنظمة الاستبدادية المؤيدة لها في المنطقة.

وقد تبدى ثنائي (الإرهاب والديمقراطية) كخلفية مستمرة لمجمل السلوك الأميركي في الشرق الأوسط، مثلما أصبح شعار (من ليس معنا فهو ضدنا) لازمة أميركية لإرهاب دول العالم ومنعها من إيداء أي معارضة للجموح الأميركي.

وفي كلمة الرئيس بوش الإذاعية، أواسط أغسطس/ آب ٢٠٠٦ قال إن الشرق الأوسط يشكل ساحة الصراع الأولى بين الحرية والإرهاب، واعتبر أن هذه المنطقة تجد نفسها أمام "لحظة مفصلية من تاريخها" معتبراً أن الحرب الإسرائيلية على لبنان مظهر لصراع الحرية ضد الإرهاب.

هذا التعاطي الذي يحتقر إلى حد كبير عقول الناس ولا يهتم كثيراً بالحقائق الواضحة على الأرض لم ينقطع عن خطاب الرئيس الأميركي منذ بدأ بوش حملته ضد ما يوصف بالإرهاب بعد أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، لكن الجديد في كلامه هو الحديث عن اللحظة التاريخية المفصلية التي لا تبتعد كثيراً عن فكرة "الولادة العسيرة لشرق أوسط جديد" التي استخدمتها وزيرته ريس حتى وإن كان لم يستخدم الاصطلاح ذاته.

مفهوم بوش للحظة التاريخية أو كلام ريس عن الولادة العسيرة لا يمكن فهمه إلا على أنه تمهيد لحوادث قادمة شديدة الوطأة تنتقل "مشروع القرن الأميركي" إلى مستوى أكثر تسارعا وعنفا، ليس من المستبعد أن يتضمن افتعال حرب جديدة ضد إيران تقود المنطقة إلى منزلق خطر ربما يفجر الكثير من التداخات الداخلية في بلدان المنطقة.

والمهم في الشرق الأوسط الجديد الذي تريده إدارة بوش أنه لا يقوم على ركائز تقليدية، ولن يعير اهتماما للقانون الدولي أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها سواء في الغرب أو في المنطقة نفسها، بل إن أفكارا عديدة

تسربت في الأونة الأخيرة تشير بوضوح إلى أن واشنطن تريد إعادة تشكيل حتى الخريطة الجغرافية لدول الشرق الأوسط (الكبير) بشكل يقيم قواعد جديدة ويعيد تشكيل المنطقة بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف الأميركية ويكون بديلا عن الخريطة التي وضعتها القوى الكبرى في مطلع القرن العشرين (بريطانيا وفرنسا).

ولم يعد مثل هذا الاحتمال مجرد ضرب من الخيال، فالعراق الذي يشكل عمودا أساسيا لاستقرار المنطقة يتجه بشكل متسارع نحو حرب أهلية حسب تقديرات مختلفة، وإمكانات تقسيمه باتت أكثر حضورا، وحينها لن يعود هناك عائق جدي أمام تدرج بقية أحجار الدومينو المتعاقبة، فالدولة الشيعية في جنوب العراق لن تأخذ وقتا طويلا لتستقطب شيعة الخليج ضمن كيائها، واستقلال أكراد العراق سيكون بؤرة لاستقلال بقية الأكراد على حساب تركيا وإيران وسوريا، وتكوين دولة كردية كبرى تكون صديقة للولايات المتحدة وتدين لها بوجودها، بمعنى آخر لا حدود لما يمكن أن يتغير أو يتفجر في الشرق الأوسط الجديد الكبير الذي تريده أميركا.

خريطة الفوضى

وفي يونيو (حزيران) الماضي نشرت مجلة القوات المسلحة الأميركية خريطة لمنطقة الشرق الأوسط بعد تقسيمها المفترض، أظهرت المدى غير المحدود للمتغيرات الجغرافية التي تمتد حتى باكستان، ويتضمن غياب دول بالكامل من أبرزها العراق والسعودية، لكن المهم هنا هو اعتماد واشنطن على منطلق الأقليات والطوائف التي تتحول إلى كيانات ودول.

وحسب الكثير من التكهانات تسعى واشنطن إلى تأسيس شرق أوسط مكون من دول أعراق وطوائف تتضاءل فرص التعايش فيما بينها ويتزايد تسابقها للاعتماد على القوة الأميركية لدعمها، والأهم هو بناء دول حاجزة لـ(الإرهاب) الذي بات بعض الكتاب الأميركيين يصفونه بـ(الإرهاب السني)، وهكذا لن تعود الولايات المتحدة مضطرة للقتال خارج أراضيها بل ستترك لحلفاء جدد تؤسس لهم دولا خاصة مهمة حماية أمنها وكذلك أمن إسرائيل التي لن يجري استيعابها فقط في الإقليم الجديد بل ستكون القوة المهيمنة فيه نظرا لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي.

والحقيقة أن مؤشرات عديدة على هذا الأمر بدأت فعلا، فإثارة الطائفية في العراق واحتمالات تقسيمه طائفيًا وعرقيا يهدد بإشعال صراع سني شيعي على صعيد العالم الإسلامي يشغل المسلمين بمواجهات داخلية، وهو ما ينسجم تماما مع رغبة واشنطن لتحديد عدوها الإسلامي، وكذلك فإن تشجيع واشنطن أكراد العراق على النزعة الانفصالية سيقود إلى تشكيل دولة كردية كبرى محاربة وقوية تكون عين أميركا ويدها ضد (الإرهاب) في المنطقة، فيما لن يكون للانشطارات الضخمة في الدول التي تضم أكرادا غير امتداد للفائدة أميركيا لا سيما بالنسبة لسوريا وإيران (إلى جانب العراق)، أما تركيا فهي لم تعد مهمة لأميركا على أي حال بعد انحسار دورها في مواجهة الاتحاد السوفياتي وبدء تحولها نحو أوروبا من جانب ونحو الإسلام من جانب آخر.

والملفت في هذا المشروع الأميركي أنه لا يقيم وزنا لشعوب المنطقة ناهيك عن حكماها، ليس باستشارتها طبعًا ولكن في حساب ردود أفعالها الراضية لمحاولات تقسيمها وتفئيت كياناتها، وتحويلها إلى أولى المقاطعات في الإمبراطورية الأميركية، ومن الواضح أن الأميركيين لم يتوقعوا الكثير من الممانعة الجديدة لمشاريعهم بعدما أفادوا من خبراتهم الطويلة في خلق الفوضى الشاملة وإثارة الفتن والاضطرابات وتوزيع الحرائق وإشاعة القتل الذي سيفضي -حسب اعتقادهم- إلى قبول شعوب الشرق الأوسط بأي خيارات تنهي حزمة الألام التي تنتظر الجميع.

ومع المصاعب الجديدة التي يواجهها المخطط الأميركي في العراق ولبنان فإن المتوقع أميركيا ضخ المزيد من جرعات الفوضى والمحن إلى دول المنطقة لاسيما تلك التي تظهر ممانعة شديدة للاندفاع الأميركي، وربما يكون ذلك هو ما قصدته وزيرة الخارجية الأميركية في حديثها عن الولادة العسيرة للشرق الأوسط الجديد الذي تريده واشنطن نموذجا لعالم ما بعد ١١ سبتمبر/ أيلول.

تحديات العالم العربي بعد الحادي عشر سبتمبر

العمل العربي المشترك

د. حسن أبو طالب

رئيس تحرير التقرير الإستراتيجي العربي
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

شكل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ تاريخا فاصلا في السياسة العربية كما هو الحال في السياسة الدولية، بيد أنه فرض على النظام العربي والعمل العربي المشترك صعوبات وتحديات مضاعفة، خاصة أن النظرة الأميركية لعالم ما بعد سبتمبر/ أيلول انطلقت من مقولة المسؤولية العربية والإسلامية وراء الهجمات، عبر توفير بيئة سياسية واجتماعية وثقافية أفرزت ظاهرة الإرهاب والإرهابيين على حد سواء. وهي النظرة التي تطورت لاحقا وشكلت أساس المطالب الأميركية بإصلاح المجتمعات العربية والانفتاح الثقافي والسياسي، والتي عرفت بالشرق الأوسط الكبير ثم الموسع.

تطورات جديدة

هذه البيئة الدولية المحملة بالضغوط الإعلامية والسياسية على كل ما هو عربي وإسلامي أضافت بدورها عوائق جديدة أمام العمل العربي المشترك المستند إلى آليات الجامعة العربية. فرغم أن قانون الفعل ورد الفعل كان يتطلب سلوكا عربيا جماعيا لمناهضة هذه الحملات القادمة من عالم ما بعد سبتمبر/ أيلول، انطلاقا من حقيقة أن العرب مستهدفون كجماعة ثقافية لها هوية خاصة وكنظام إقليمي يعبر عن تفاعلات جماعية بينية ومع الغير، إلا أن التباين العربي في تقييم حدث ١١ سبتمبر/ أيلول، ومدى التورط أو المسؤولية غير المباشرة لهذا الطرف أو ذلك سياسيا ومعنويا في حدث ١١ سبتمبر/ أيلول نفسه، وكذلك مسافة الاقتراب من أو الابتعاد عن واشنطن، والانشغال الفردي في تأكيد التعاون ضد الإرهاب ورد واستيعاب الضغوط الأميركية، أدت في النهاية إلى تعدد المواقف العربية وليس تكتلها، وبالتالي زاد الضغط العكسي على السلوك الجماعي العربي. وهنا يمكن إبداء ملاحظتين مهمتين:

١- أن العمل العربي المشترك المعروف بخضوعه لأهواء السياسات المحلية العربية وبالرصيد الإيجابي المحدود جدا عبر تاريخه الممتد لأكثر من نصف قرن قد تفاعل مع أولويات النظام الدولي الجديد انطلاقا من رؤية تعنى بالخلاص الفردي وليس الجماعي. وهو ما تجسده جملة المواقف العربية التي تفاعلت مع سبتمبر من جهة ومع مطالب الولايات المتحدة بالإصلاح السياسي والاجتماعي من جهة أخرى.

والصحيح مبدئيا أن كل الدول العربية وكذلك الجامعة العربية قد أدانت هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول، وأعلنت التزامها بالقرارات الدولية التي صدرت نهاية ٢٠٠١ بخصوص ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب الدولي.

لكن الصحيح أيضا أنها لم تؤسس على هذا الموقف سياسة جماعية ضد ظاهرة الإرهاب تتطلق من تعريف عربي لهذه الظاهرة، يفصلها عن الظواهر الأخرى التي تتداخل معها في بعض جوانبها، لاسيما المقاومة المشروعة للاحتلال، والأهم أن تقنع به العالم الخارجي.

٢- إن تحديات ما بعد سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ شكلت من الناحية الموضوعية مدخلات جديدة بالنسبة لقضية الأمن القومي العربي، لاسيما البعد المعنوي المتعلق بتشويه الهوية الحضارية والدينية. ونظرا لأن مفهوم الأمن القومي العربي نفسه كان قد تعرض لنوع من التآكل التدريجي خلال العقود السابقتين، فلم يعر كثير

من العرب الاهتمام المناسب للتحديات المتعلقة بتشويه الهوية باعتبارها موضوعا جوهريا يقع في قلب مفهوم الأمن.

ولم يدرك كثيرون أن تركيب وإشاعة صورة نمطية سلبية في الوعي "العالمي" لفئة معينة من البشر وربط ذلك بخصائصها الدينية والسلوكية لا يمثل انتهاكا إنسانيا وأخلاقيا وحسب، بل أيضا تبريرا مسبقا لعدوان مباشر قد يحدث لاحقا، لاسيما في ضوء إستراتيجية الحرب الاستباقية التي تبنتها إدارة الرئيس بوش لرد ما تعتبره مصدرا محتملا للإرهاب وتهديدا محتملا للأمن القومي الأميركي نفسه.

هاتان الملاحظتان تجسدان جوهر محنة العمل العربي المشترك، فرغم وضوح التحديات وجليء المخاطر الحالية والمستقبلية، فإن أولوية الخلاص الفردي أعطيت لها الأولوية والسبق على أي تحرك جماعي.

مخاطر عالم ما بعد سبتمبر

تمثل الوجه الأخطر لعالم ما بعد سبتمبر في عدد من التطورات بالغة التهديد للمصالح العربية، من أبرزها:

- إعادة توصيف القضية الفلسطينية أميركيا وإسرائيليا واعتبار كفاح أبنائها المشروع إرهابيا مماوجبا يستدعى المواجهة القاسية تماما كما فعلت واشنطن في أفغانستان و ضد تنظيم القاعدة ومن ثم أطلقت اليد الإسرائيلية الباطشة عسكريا وإعلاميا في حصار كل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها عرفات، وتم التلاعب الأميركي الإسرائيلي بعملية التسوية السياسية وإعلاء المطالب الأمنية الإسرائيلية عما عداها، وبدا شعار "لا يوجد شريك فلسطيني" مجسدا لطبيعة المرحلة الأحادية أميركيا وإسرائيليا تجاه القضية الفلسطينية.
- وضع الولايات المتحدة الأزمة بين العراق والأمم المتحدة قسرا في إطار الحرب على الإرهاب الدولي وفقا للمنظور الأميركي، وذلك في خطوة تمهيدية لغزو العراق عسكريا كما حدث بالفعل في مارس/ آذار ٢٠٠٣.
- التشويه المنهجي المنظم للإسلام والمسلمين والمجتمعات العربية وتصويرها كمصدر للتخلف والديكتاتورية والتطرف الديني والإرهاب، ما جعل العرب جميعا في موقف دفاعي لم يستعدوا له جيدا.
- الأولوية الأميركية للمعالجات العسكرية للأزمات الدولية، وتجاهل الأمم المتحدة أو التعامل معها كألية لتمير وشرعة السياسات الأميركية الأحادية.

تحديات النظام العربي المشترك

مثلت كل هذه التطورات تحديات خطيرة ومهمة للنظام العربي، بل يمكن القول إن النظام العربي نفسه كان مستهدفا استهدافا وجوديا، وليس فقط استهدافا وظيفيا. والفارق بين الاستهدافين هو الفارق بين الفناء الكامل ومجرد الوجود بلا فاعلية أو تأثير. ولذلك مثل الحفاظ على وجود الجامعة العربية عضويا، ولو في ظل الحد الأدنى من الأداء، هدفا إستراتيجيا في حد ذاته، ومن ثم لم يكن مطروحا في اللحظات التالية مباشرة لعالم ما بعد سبتمبر/ أيلول تطوير أداء الجامعة أو تفعيل العمل العربي المشترك، بل فقط مجرد الاستمرار المؤسسي.

ورغم ما في ذلك من انكفاء على الذات وانكماش في العمل المشترك، فقد كان يمثل البديل الوحيد الممكن حتى تمر العاصفة، لاسيما أن الخلاص القطري الفردي لأعضاء الجامعة كان هو السلوك الغالب، ولا يمثل بالتالي أساسا لعمل جماعي فاعل.

العامل العراقي

هذه النتيجة العامة للعمل العربي المشترك في ظل بيئة ما بعد سبتمبر/ أيلول ليست بعيدة عن التطور السلبي الذي لحق بالعراق، حيث كان العرب منقسمين بشأن توصيف الأزمة العراقية مع الأمم المتحدة. وكان الفارق الأكبر أن العرب يدركون نظريا جوانب الافتعال التي برعت فيها إدارة الرئيس بوش، ولكنهم في الآن نفسه يشعرون بعدم القدرة على الفعل المناسب. وفي ذلك الوقت، أصبح من المتعذر أن يصل العمل العربي المشترك إلى تصور واضح يقبله الجميع دون تحفظات أو مناورات خفية لدرء خطر الغزو عن بلد عربي كبير والذي صار ماثلا للعين حتى قبل حدوثه بحوالي عام كامل.

هنا يمكن تفسير هذا التراجع المتواصل في العمل العربي بأسباب عدة منها ما هو هيكلي وبنوي، ومنها ما هو عارض:

- في إطار الأول يبرز مبدأ عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية لبلد آخر، وهو المبدأ الذي تمسكت به دول عربية عدة - عدا استثناءات محدودة كسوريا والأردن - لتبرير عدم اتخاذها خطوات سياسية جريئة لدعم الشعب العراقي في مواجهة النظام الصدامي مثلا، على اعتبار أن الشأن العراقي الداخلي ليس محلا للشد والجذب العربي. وذلك رغم إدراك كل العرب تقريبا أن دولا إقليمية وقوى دولية تتبنى كل فصائل المعارضة العراقية في الخارج وتعدّها لمرحلة ما بعد الغزو العسكري.
- ومنها أن الجامعة العربية لم يكن في مقدورها تقديم تصور واضح ومحدد لمساعدة العراق على الخروج من أزماته، وذلك نتيجة عدم اتفاق العرب على توصيف طبيعة الأزمة العراقية، اللهم إنها أزمة عربية دولية ليس للعرب أي دور مبادر فيها، كما لم يكن لديها القدرة على إقناع الولايات المتحدة بخطأ سياستها الرامية إلى غزو العراق عسكريا دون شرعية دولية.
- أما الأسباب العارضة، أي التي لا صلة لها مباشرة بأصول العمل العربي نفسه فتتجسد في هيمنة المحافظين الجدد على إدارة الرئيس بوش، وهم يحملون معهم مشروعا إمبراطوريا يعني بأن تكون أميركا فوق الجميع، وهو المشروع الذي كان يبحث عن ذريعة للتحويل من مجرد فكرة نظرية إلى أسلوب عمل دولي، وحين جاءت هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول، توفرت الذريعة، وبقيت نماذج للتطبيق، فكانت أفغانستان أولا، ثم العراق ثانيا.

الجامعة العربية في المحك

عندما تفاعلت هذه العناصر معا كان على الجامعة العربية أن تواجه واحدة من اكبر أزماتها الوجودية، الأمر الذي وصل إلى ذروته بعد نجاح الغزو سريعا في التخلص من نظام صدام حسين في وقت وجيز، وحينها أطلقت التساؤلات عن جدوى وجود الجامعة وهي التي لم تستطع أن تحمي أمن أحد أعضائها. ولعل أحد الجوانب المثيرة في هكذا تساؤل أن الذين أثاروا هذا الأمر تصوروا أن هناك انفصالا بين انقسامات البلدان العربية وتعدد مواقفها، وبين قدرة الجامعة العربية على الفعل والمبادرة لحماية أحد أعضائها. لكن التساؤل نفسه أوضح محاولة تهرب الأطراف العربية من مسؤولية عدم منع غزو العراق. وأوضح أيضا أن أحد عوامل ضعف العمل العربي المشترك تكمن في ازدواجية مواقف العديد من البلدان العربية، فهي من جانب تريد أن تتصرف مستقلة بعيدا عن التزامات العمل الجماعي، ومن جانب آخر تريد أن تحمل الجامعة العربية مسؤولية الإخفاقات العربية الجماعية، وبذلك يحدث ما يمكن وصفه بالتظهر الفردي من المسؤولية التاريخية للإخفاق الجماعي تجاه قضية تدخل في صلب الأمن العربي الجماعي غير المتفق على طبيعته أو حدوده.

منافسة من أجل الإصلاح المؤسسي

بعد مرور عاصفة غزو العراق، أعيد طرح قضية تفعيل العمل العربي المشترك نفسها مرة أخرى من زاوية مدى الحاجة إلى وجود جامعة عربية تستطيع أن تقود العمل العربي المشترك وتحمي أعضائها وتحول دون غزوهم.

كان طرح هذه القضية مهما من زاويتين، أنه أعاد السؤال القديم الجديد ولكن في ظل بيئة دولية وإقليمية جديدة مفعمة بالمخاطر، وثانياً أن النتيجة الإجمالية، ورغم الانتقادات المريرة التي وجهت للجامعة العربية انتهت إلى أن العرب بحاجة إلى الجامعة وبحاجة إلى إصلاحها، ومن هنا حدث تنافس عربي في تقديم اقتراحات وخطط التطوير والإصلاح المؤسسي.

هذا التنافس من أجل بلورة الأفكار الإصلاحية للجامعة العربية وإن مثل تطوراً محموداً في حد ذاته، فقد أعاد في جزء منه إنتاج السياسات العربية السابقة التي تعد مسؤولة عن أزمة فعالية الجامعة. وهو ما بدأ واضحاً في التمسك بمبدأ السيادة المطلقة وعدم قبول تطوير العمل العربي المشترك وفق أسس التنازل التدريجي عن أجزاء من السيادة القطرية وفي مجالات بعينها ومنحها لسلطة جماعية كما هو الحال في المنظمات الإقليمية التي تتطور ذاتياً نحو الاندماج والتكامل.

استبعاد آليات الاندماج

ولذلك استبعد من كل أفكار الإصلاح المؤسسي ما يتعلق بإنشاء محكمة العدل العربية، وتفعيل التنسيق العسكري ولو تحت مظلة المنتدى العربي الأمني غير الرسمي، كما استبعد أيضاً آليات المتابعة لتطبيق القرارات وآليات دمج المجتمع المدني العربي في صلب الأداء المؤسسي للجامعة، واكتفى بعلاقة سطحية رمزية. وفي كل الأحوال انتهت دعاوى إصلاح الجامعة إلى تطوير بعض الجوانب الإجرائية والإدارية لمؤسسة الجامعة، ولم يصل الأمر إلى صلب إعادة بناء العمل العربي المشترك بحيث يطبق آليات التطور لغاية الاندماج والوحدة واكتفى بتفعيل آليات التنسيق، وهو ما يمثل قراراً دوريه القمم العربية في موعد سنوي محدد.

هذه النتيجة تجعل العمل المشترك في حدوده المتعارف عليها سابقاً، ولكن في ظل بيئة سياسية عربية أقل توتراً نسبياً، لا سيما مع التوافق العربي العام على الالتزام بإستراتيجية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وعلى حق البلدان العربية في أن تحافظ على مصالحها الخارجية وفقاً لما تراه، وأيضاً على حقها في أن تدخل في صيغ تنسيقية أو تعاونية عربية في مجالات اقتصادية أو تجارية أو اتصالية وما شابه ذلك. وعلى حقها أيضاً في أن تبرمج إصلاحاً داخلياً وفقاً لظروفها الخاصة، وليس وفقاً لرؤية محددة سواء جاءت من الخارج أو طرحت عربياً.

الفراغ الإستراتيجي العربي

وبهذا المعنى الذي جسد ضعف العمل العربي المشترك فلسطينياً وعراقياً، تبلور ما يمكن وصفه بالفراغ الإستراتيجي في المنطقة العربية، الأمر الذي وفر فرصاً تاريخية لكي تدخل قوى إقليمية إلى صلب المعادلات العربية الداخلية، وفي المقدمة إيران وتالياً تركيا في شؤون المشرق العربي، والحال العراقي يغني عن التفاصيل، وكذلك إثيوبيا وإريتريا في شؤون دول عربية في القرن الأفريقي، والحال في الصومال وفي السودان يقدمان الدلائل والقرائن يوماً بعد آخر.

أمريكا والديمقراطية والعالم العربي

د. فواز جرجس

أستاذ بقسم الشؤون الدولية والشرق الأوسط

جامعة سارا لورانس بنيويورك

في خطاب له بجامعة الدفاع الوطني في واشنطن منذ أكثر من عام، اعترف بوش بأن الولايات المتحدة ساندت الحكام المستبدين العرب والمسلمين على حساب شعوبهم المقهورين. وقال بوش: "لقد بات واضحا الآن أن عقود التغاضي عن معاونة الطغيان من أجل الاستقرار لم تؤد إلا إلى الظلم والقلق والمعاناة." "لقد بات واضحا أن تقدم الديمقراطية يقود إلى السلام، لأن الحكومات التي تحترم حقوق شعوبها تحترم أيضا حقوق جيرانها."

الديمقراطية بين الحمس والتردد

بعد الغزو الأمريكي واحتلال العراق أصبح الترويج للديمقراطية الشعار المفضل لإدارة بوش. فقد سارت الديمقراطية جنبا إلى جنب مع "الحرب على الإرهاب". وكان الرهان على أن الديمقراطية هي السلاح الأمضى في الترسانة الأمريكية والقوى الغربية ضد القاعدة والعناصر الإسلامية المتطرفة الأخرى في المنطقة. كذلك كان ينظر إلى الديمقراطية كمخرج من الصعوبات التي واجهت إدارة بوش لإحلال السلام في العراق بالإضافة إلى التوتر الشعبي في الولايات المتحدة بسبب الظروف الأمنية المتدهورة هناك والمعلومات الزائفة عن برامج أسلحة العراق وعلاقته بتنظيم القاعدة.

على الرغم من الأسباب التي تكمن وراء خطاب بوش الجديد، فقد تُرجم تأكيده على دعم الديمقراطية في العالم الإسلامي إلى ضغط سياسي خفيف على الحكام العرب الموالين للغرب. هذا الضغط الخفيف من إدارة بوش تزامن وتقارب مع تيارات داخلية داخل الدول العربية التي كانت تناضل من أجل الحرية. هذا التقارب بين الديناميكية الداخلية والخارجية يمكن أن يفسر نشاط الحراك الديمقراطي الجديد في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. كما يمكن أن يفسر سبب قيام الحكام العرب الموالين للغرب بإجراء عمليات ديمقراطية جزئية كالانتخابات وإفراح مجال أكبر للمجتمع المدني.

وبعد أقل من عامين أصبح الرئيس الأمريكي أقل صراحة في التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية في العالم العربي. فقد كان لانتصار الإسلاميين في الانتخابات في مصر وفلسطين والعراق وفي أماكن أخرى تأثيره في تهدئة حماس صناعات السياسة الأمريكية تجاه المشروع الديمقراطي. فهم يخشون أن تؤدي أي عملية ديمقراطية شفافة إلى صعود قوى إسلامية إلى السلطة معارضة للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وخصوصا ما يتعلق بالسيطرة على النفط والإبقاء على الوضع الراهن في الصراع العربي الإسرائيلي.

استغل الحكام العرب الموالين للغرب هذا الخوف من الإسلاميين لتحذير قرائهم الأمريكيين من مزالق الانفتاح السريع على النظام السياسي المغلق في المنطقة. وللأسف، يبدو أن السياسيين الأمريكيين قد ابتلعوا الطعم الذي ألقاه لهم عملاؤهم المحليون وطبقوا أسلوب التجزئة على عربة الديمقراطية.

الديمقراطية من الاستعمار إلى الأسلمة

وما بدأ كحملة كبيرة لتقديم الديمقراطية في المنطقة العربية تحول إلى أنين وشكوى. وينظر إلى الديمقراطية الليبرالية الغربية على أنها مرادفة للإمبريالية على المستوى المجتمعي، ومن ثم فإن الخسارة من وراءها لا

تحصى. هكذا أعاد استغلال وإساءة الإدارة الأمريكية للديمقراطية إلى الأذهان تجارب حسية تاريخية لدى كثير من العرب والمسلمين بأن الديمقراطية الليبرالية مرادفة للسيطرة والهيمنة السياسية الغربية.

والتاريخ مهم لفهم شك العرب والمسلمين في المحاولات الغربية لتقديم الديمقراطية في دولهم. فقد استثمر البريطانيون والدولة الاستعمارية ثروات أكبر بكثير في تجهيزات الأمن العسكري من المؤسسات القانونية المدنية الأخرى. لقد أرادت الدولة الاستعمارية إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على مجتمعات أهلية مضطربة. ومن سخرية القدر أن الديمقراطية في أعين كثير من المسلمين والعرب والأفارقة والآسيويين كانت، وما زالت إلى حد كبير، ينظر إليها كأداة استعمارية لديمومة الهيمنة والسطوة الغربية السياسية والاقتصادية.

وفي الوقت الذي أنهت فيه بريطانيا وفرنسا سيطرتهم الرسمية على المجتمعات العربية والإسلامية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كانت المؤسسات الوحيدة القائمة القابلة للحياة تدور في فلك قوات الأمن العسكري وفي معظم الدول العربية والإسلامية مثل مصر وسوريا والعراق والسودان وليبيا شن ضباط الجيش الصغار انقلابات واستولوا على السلطة من الأنظمة التابعة للمستعمرين البريطانيين والفرنسيين المقوتين. وهذه النخبة الجديدة كانت معنية أكثر بمسائل العدل الاجتماعي ومحو آثار الاستعمار من بناء وتعزيز مؤسسات ديمقراطية.

لا يمكننا فهم العجز الديمقراطي في العالم العربي دون فهم الدور المحوري الذي لعبته الدولة الاستعمارية وما بعد الدولة الاستعمارية.

ومن العجيب أن دعاوي القوى الغربية، وخاصة أمريكا، لنشر الديمقراطية في المنطقة ينظر إليها على أنها مجرد خدعة لإدامة وتعزيز هيمنتها على الأراضي والثروات العربية والإسلامية. ومغامرة الأمريكيين في العراق قد أضرت كثيرا بالتعهد الخطابي الذي التزمت به الإدارة الأمريكية لنشر الديمقراطية وإنهاء الحكم الاستبدادي في العالم.

وهكذا، بدلا من تصويرها وكأنها الدواء الشافي من التسلط والاستبداد السياسي في العالم الإسلامي، تتجه الديمقراطية الليبرالية إلى النظر إليها وكأنها أداة ووسيلة تلاعب استخدمتها القوى الغربية ببراعة للتدخل في الشؤون الداخلية العربية والإسلامية ولتطبيق سياسة "فرق تسد". لقد عززت هذه المغامرة الحمقاء لإدارة بوش في العراق مقرونة بخطابها عن الديمقراطية من الاعتقاد الراسخ لدى كثير من العرب والمسلمين. تصور للديمقراطية الإسلامية.

لقد حاول قادة المجتمع المدني المسلم والإسلاميون فصل الديمقراطية عن الفكر السياسي الغربي وجعلها مقبولة لدى الشعوب الإسلامية. فاللغة والمصطلح مهم هنا. وعلى الناشطين العرب والمسلمين وعلماء الدين استخدام لغتهم الخاصة لتوضيح مفهوم الديمقراطية والترويج لها بين الأنصار المتشككين. وللقيام بذلك يتعين عليهم إيجاد رؤية فلسفية واجتماعية مقبولة للمطالبة بملكية مدلول الديمقراطية.

خلال العقدين الماضيين تكشف صراع رئيسي داخل المجتمعات المسلمة بين الأصوات الديمقراطية والحكام المستبدين. وكانت الأصوات الديمقراطية تسعى جاهدة لإعادة تحديد الديمقراطية الليبرالية في المصطلح الإسلامي وجعلها مفهومة ومناحة ومقبولة للجماهير العربية والإسلامية. خلاصة القول، كان الديمقراطيون العرب والمسلمون يحاولون أسلمة الديمقراطية والحدثة وسلخها عن لباسها الغربي.

وهناك إجماع بدت معالمه تبرز في العالم الإسلامي يتعلق باحترام حقوق الإنسان وشفافية سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة السياسية. وهذه الفوائد تعتبر حاسمة لقهر وحل أزمة الكينونة التي تواجه العرب والمسلمين.

مما لا شك فيه أن رياح التغيير بدأت تجتاح الأراضي الإسلامية وخرج المارد من قمقمه. وهاهم علماء المسلمين والناشطون وقادة المجتمع المدني يتحدثون نفس بنية منظومة الاستبداد السياسي. وكثرت الكتابات حول المصطلح والتعريف. ومع إدراكهم التام للمدلولات السلبية للديمقراطية الليبرالية في عقول العرب والمسلمين، يجادل علماء المسلمين والمتفقون عن قناعة بأن الديمقراطية ليست بالضرورة مرادفة للفكر الليبرالي الغربي.

وعلى العكس، فهم يصورون الديمقراطية وكأنها تنتمي إلى تراث عالمي. ومن ثم، فهي ليست منسجمة فقط مع القيم الإسلامية، ولكن يمكن تفصيلها أيضا على مقاس احتياجات واهتمامات المجتمعات العربية والإسلامية. وقد وصل الإسلاميون، مثل الإخوان المسلمون - أقوى تنظيم عالمي - لهذه النتيجة بأن الديمقراطية هي الأسلوب الأنجع للوقاية من التسلط السياسي وحماية حقوق الإنسان في الأمة الإسلامية.

عقبات أمام "ديمقراطية" العالم الإسلامي

النقطة الرئيسية التي يجب التأكيد عليها هي أن الناشطين الإسلاميين والديمقراطيين المسلمين يحاولون إيجاد سبل ووسائل للتغلب على المشكلة المتخيلة أو الحقيقية للعداء الغربي تجاه الإسلام والمسلمين. ورغم أنهم قطعوا شوطا كبيرا في هذا المضمار، إلا أن الرحلة قد بدأت للتو. فإن أسلمة الديمقراطية الليبرالية ما زالت قيد التطوير. وما زال هناك عمل شاق يجب أن يبذل. وللان، لا توجد تعليمات واضحة أو مركبة تتفلسف حول الديمقراطية في العالم الإسلامي. كذلك ليس هناك حديث جاد عن التسامح أو عن العلاقة بين العلماني والديني. لم يبذل الكثير للفصل بين الدين والسياسة، وهو ما يعتبر خليط شديد الانفجار يهدد بتدمير المشروع الديمقراطي المتخيل ككل ووأده في المهيد.

هناك خطر حقيقي قائم وهو أن العرب والمسلمين يعتقدون أن الديمقراطية قد أصبحت مرادفة للدفاع الإمبريالي الصليبي للولايات المتحدة الأمريكية. ولا ينبغي لنا أن نقلل من الضرر الذي لحق بمفهوم وفكرة الديمقراطية عندما قرنت بالسياسات البغيضة لإدارة بوش.

ومن ثم، فإنه من المضلل جدا الزعم بأن تبني الرئيس بوش للديمقراطية كبرنامج حاسم لسياسته الخارجية ساهم في الترويج للمشروع الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي. ليس هناك صلة سببيه يمكن استنتاجها بين الموجة الجديدة لمثيرات الحرية هناك والتزام بوش الخطاب بالديمقراطية.

هناك توجس وتشكك عام في نوايا بوش وسياساته في جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي. فكثير من العرب والمسلمين يرفضون شراء هذه البضاعة المزجاة - الديمقراطية الزائفة - التي يعرضها عليهم. ويرون خطابهم كوسيلة لتبرير وإضفاء شرعية على غزوه غير القانوني للعراق أمام الشعب الأمريكي، وشن حربا ضروسا على العرب والمسلمين.

ومن الجدير بالذكر أن مجتمعات الشرق الأوسط تعلق آمالا كبيرة على الاستقلال عن القوى الخارجية ويحرصون حرصا شديدا على سيادتهم في أوطانهم. معظم العرب والمسلمين انطبع في أذهانهم التاريخ الاستعماري الدموي لبلادهم. والتجمعات السياسية والاجتماعية الرائدة تعارض بشدة تدخل القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة، في شؤونهم الداخلية تحت أي زعم، بما في ذلك نشر الديمقراطية.

من المعلوم أن الأصوات الليبرالية والديمقراطية المسلمة متلهفة لرد فعل شعبي عنيف ضد التدخل الأمريكي في شؤون بلادهم الداخلية لدرجة أنهم لا يريدون أن ينظر إليهم على أنهم مرتبطين بالسياسات الخارجية الأمريكية. هم يفضلون أن يقود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، وليس الولايات المتحدة، المسيرة لتعزيز الحكم الديمقراطي في المنطقة. ويعرفون جيدا أن الحكام العرب المستبدين مهوسون بالسيطرة الكاملة على مجتمعاتهم. كما أنهم يدركون أن هؤلاء الزعماء المستبدين لن يقدموا على تحرير أو إدخال الديمقراطية إلى مجتمعاتهم دون ضغط من المجتمع الدولي.

وهكذا فإن الأصوات التقدمية في المنطقة تفضل نهجا أمميا، وليس نهجا أمريكيا أحاديا، لمساعدتهم في بحثهم للوصول إلى الملاذ الآمن للحرية والديمقراطية. وبعبارة صريحة لا مواربة فيها: لا، العرب والمسلمون لا ينتظرون رئيسا أمريكيا على شاكلة جورج دبليو بوش لكي يخلصهم من الفساد والاستبداد الذي تقشى في المنطقة. بالطبع ستراهن شردمة قليلة على سياسة أمريكية خارجية لها مصلحة معتمدة في مساندة الطغاة العرب الخنوعين. فهم يرون أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تخاطر بالمرآنة على أصوات ديمقراطية حقيقية لأنها تهدد مصالحها وهيمنتها الأساسية.

نأمل أن تكون إدارة بوش قد استوعبت الدروس المستفادة من هزيمتها في العراق، والذي من أهمها هو أن الفوضى والقوة العسكرية لن تساعد على إحداث تغيير ديمقراطي تقدمي في الشرق الأوسط. كما نأمل أيضا من إدارة بوش أن تدرك تماما أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم بدور الداعي للخير في المنطقة وفي مكان آخر، إذا ما استمعت وأصنعت إلى طموحات وآمال ومخاوف الشعوب. يجب على الولايات المتحدة أن تصلح وضعها الأخلاقي المرموق بمساندة قوى ديمقراطية حقيقية وقطع علاقاتها الدافئة مع الحكام الطغاة.

كما يجب على إدارة بوش أن تكون ثابتة على المبدأ في ترويجها للحرية والديمقراطية بالضغط على الأصدقاء والأعداء على حد سواء لاحترام حقوق الإنسان لمواطنيهم.

كذلك يجب أن تدرك الولايات المتحدة أن الأفعال أقوى من الكلمات، أو كما يقول الشاعر السيف أصدق أنباء من الكتب، وأن بناء المؤسسات يتطلب تصفية النزاعات الإقليمية الجياشة مثل الصراع العربي الإسرائيلي وتقليل المضالم الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي وقود النقائل والتطرف. عندها فقط يمكن ترجمة هذه اللحظة التاريخية الاستثنائية إلى واقع سياسي راسخ يصبح فيه المواطنون المسلمون مسئولين عن قدرهم السياسي ويخطون رؤية ديمقراطية جديدة.

الأنظمة الرسمية والشارع الشعبي

د. فاطمة الصانع

باحثة إماراتية وأستاذة جامعية

لتاريخ الخليج العربي

ما مدى التوافق بين خطاب الأنظمة العربية وخطاب شعوبها خاصة بعد التحولات السياسية التي أحدثتها هزة ١١ سبتمبر/أيلول؟ وهل بينت الحرب على لبنان كنموذج المدى الواسع الذي يفصل بين خطاب كليهما؟ ولماذا ظهر هذا التباعد واضحا خلال الحرب على لبنان دون غيرها من الأزمات العربية الراهنة رغم تعدد هذه الأزمات؟ أهو الرهان الأخير للشعوب على عجز وانفصام الأنظمة العربية عن الواقع وعن التوافق مع رغبات الشعوب أم لأن الشعوب العربية قد سئمت أخيرا ذلك التخاذل الرسمي وأدركت، من خلال المثال الذي ضربه حزب الله، أن الشارع العربي يجب أن يأخذ القانون في يده؟ إذن هل ستغير الحرب على لبنان مستقبل العلاقة بين الشعوب العربية وأنظمتها كما غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ مستقبل العالم أم أن المطلوب من كليهما أن يغيرا فقط خريطة الشرق الأوسط؟

نضج شعوب وحماقات أنظمة

لم تكشف الحرب على لبنان شيئا جديدا لم تعرفه الشعوب العربية من قبل عن أنظمتها السياسية ولكنها في المقابل كشفت عن وجه جديد للشعوب لم تكن الأنظمة تعرفه، فقد كشفت هذه الحرب عن نضج الشعوب العربية مقابل حماقات بعض الأنظمة العربية وأخطائها المميّنة وجريها خلف مصالحها الضيقة وكراسيها الأيالة للسقوط، كما أظهرت الحرب على لبنان الوعي التام في مواقف الشعوب العربية، التي رصت صفوفها بعضها خلف بعض وتغلبت على كافة النزاعات والخلافات الطائفية والمذهبية التي أثارتها وحاولت تعزيزها الأنظمة العربية.

كذلك أظهرت هذه الحرب عدم وعي الأنظمة لمسؤولياتها القومية وتأثير ذلك اللاوعي على استقرار المنطقة ككل، بينما أظهرت وعيا متناميا للشعوب العربية التي عادة ما تجمعها المحن العربية ولا تفرقها.

فهل أخطأت إذن بعض الأنظمة العربية ومنها الملكيات العربية (المملكة العربية السعودية والأردن) في الدق على وتر الطائفية والمذهبية لتفريق كلمة الشعوب؟ وهل تسرعت بعض الأنظمة العربية في تصريحاتها الرسمية تجاه الحرب؟ وهل توقعت الأنظمة العربية أن تمنى المقاومة اللبنانية بهزيمة شنيعة كالهزائم التي كانت الجيوش العربية تمنى بها في مواجهاتها السابقة مع إسرائيل؟ وما رهانات الأنظمة العربية في هذه الحرب؟ بعض الأنظمة العربية كانت كما يبدو على اقتناع بأن الطائفية سوف تفرق كلمة الشعوب وتوحدها خلف النظام الحاكم. ولكن الحرب على لبنان كشفت العكس وهنا سقط قناع آخر من الأقنعة التي كانت تغطي وجه الأنظمة العربية، فالحرب على لبنان كشفت ذلك التباعد الكبير بين الشارع العربي ونظامه السياسي الذي تمثل في نوعية الخطاب السياسي لكليهما وفي مواقفهم المعلنة.

فبينما اختارت الشعوب الخطاب القومي المناصر للمقاومة الشعبية، اختارت الأنظمة الخطاب المتخاذل والخائر الداعي للسلام والاستسلام؛ وبينما وقفت جميع الشعوب العربية موقفا واحدا ظهرت تلك الفرقة والخلاف في مواقف الأنظمة العربية.

من ناحية أخرى كشفت هذه الحرب عن تلك العلاقة الواضحة أحيانا والخفية أحيانا كثيرة التي تربط الكثير من الأنظمة العربية بالولايات المتحدة ومشاريعها وخططها السياسية الكبرى في الشرق الأوسط، فهذه الأزمة أظهرت

للعيان ذلك الدور المرسوم بعناية لبعض الدول العربية لكي تقوم بلعبه معتمدة إما على موقعها الإستراتيجي وإما على دورها المؤثر في المنطقة.

التوقيت الذي اختارته الأنظمة العربية والأسلوب التي اختارته لتعلن تأييدها لمشروع الشرق الأوسط الجديد أحدث صدمة في الشارع العربي.

ولم تتوقع الشعوب العربية وهي ترى دماء الأطفال والنساء تراق في لبنان وفلسطين أن توافق الأنظمة العربية على مشاريع استعمارية كهذه، كما ترفض هذه الشعوب أن يغذي الدم العربي قنوات وترع هذا المشروع الذي لا تري فيها سوى وصاية استعمارية جديدة على العالم العربي، فهذه الشعوب التي دفعت من قبل دماءها في سبيل تحرير أوطانها لن تقبل أن تقدم مكافأة للمستعمر، فلا غرو أن تعتبر الشعوب العربية مواقف أنظمتها خطيئة لا خطأ، فالخطأ يغتفر ولكن الخطيئة لا تغفر أبداً.

المشروع الأميركي الجديد والحرب على لبنان

لقد أدركت الشعوب العربية أن الحرب على لبنان ما هي الا وسيلة لتحقيق مخطط الشرق الأوسط الكبير الجديد، ولذا أظهرت هذه الأزمة وعي وإدراك الشعوب العربية لعمق وتأثير المشاريع الأميركية وتأثيرها الواضح على مصالح الشعوب العربية الوطنية والقومية، فقد وقفت جميع الشعوب العربية ضد شرق أوسط يضم بين جنباته الكيان الصهيوني، إما الأنظمة فقد أظهرت ميلا باتجاه السلام خاصة عندما تملى شروطه من قبل الولايات المتحدة.

لقد كشفت الحرب على لبنان الأبعاد الكبيرة والمرسومة لشرق أوسط يتعايش فيه العرب جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، كما كشفت عن عمق تواطؤ بعض الأنظمة العربية والدور المرسوم لها بعناية في تخطيط لخريطة جديدة للشرق الأوسط. فلا غرو أن تسارع الولايات المتحدة الأميركية فور الإعلان عن وقف إطلاق النار في لبنان عن منح دولة عربية مساعدات مادية مباشرة تبلغ ربع مليار مكافأة لها على الدور المرسوم الذي قامت بتنفيذه بدقة أثناء هذه الحرب.

لقد كشفت الحرب على لبنان الكثير من المستور في تلك العلاقة الواهية التي تربط الشعوب العربية بأنظمتها والتي من المفروض أنها تمثلها وتتحدث باسمها. لقد وضعت هذه الحرب كل الحسابات بين الشعوب العربية وأنظمتها على الطاولة وأن الأوان لكي تفتح الشعوب كافة الملفات القديمة والجديدة. وهكذا يبدو واضحاً أن المنطقة، كما صرحت وزيرة الخارجية الأميركية مقبلة على مخاض وولادة عسيرة ستكون نتيجتها مؤثرة. ولكن من الواضح أيضاً أن نتيجة هذه الولادة العسيرة، كما قال السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، لن تكون حتماً لصالح بعض الأنظمة العربية. فكم من الكراسي سوف تتغير؟

لقد أظهرت الحرب على لبنان الكثير من الأخطاء السياسية العربية الرسمية كان رأسها موضوع الطائفية، فرغم أن بعض المحللين السياسيين يرجع هذا الموضوع برمته كنتيجة لتأليب خارجي فإن سرعة تلبية هذا النداء من قبل بعض الأنظمة العربية جاءت لتعكس رغبة دفينية موجودة أصلاً لدى الأنظمة لاستخدام هذا "الكارت" لتقوية كراسيها على حساب اللحمة الوطنية، لقد راهنت الولايات المتحدة على موضوع الطائفية كمؤثر كبير لإعادة تفكيك الشرق الأوسط وصياغته وخلقه من جديد، وكانت تعول كثيراً على مساعدة الأنظمة العربية. وقد أظهرت الحرب على لبنان استعداد الأنظمة العربية للتنازل والتضحية بمصالح وطنية وقومية مقابل مصالح خاصة. إلا أن

مواقف الشارع العربي قلبت كل الموازين وأظهرت أن كلا من الولايات المتحدة والأنظمة العربية قد بنوا حساباتهم على أسس خاطئة.

هل استوعبت الشعوب ما لم تستوعبه الأنظمة

فقد كان من المتوقع أن تثير هذه النعرات المذهبية والعرقية فوراً النفور الشعبي من المقاومة الإسلامية لحزب الله وتتجح في خلق تيارات شعبية تقوم بالتأليب ضدها، وبالتالي ترفع عن كاهل الأنظمة عبء التخاذل عن نصرمة المقاومة، ولكن الشعوب العربية خيبت ظن الأنظمة كما خيبت مرارا ظن الولايات المتحدة، فقد تبين من اللحظة الأولى للعدوان أن الشعوب العربية على كافة مستوياتها الشعبية قد رأت في هذا العدوان عدوانا موجها للعالم العربي والإسلامي، عدوانا عنصريا موجها ضد كل القيم الإنسانية والحضارية وضد العالم المتحضر. كما رأت في المقاومة الشعبية لحزب الله مقاومة صادقة لرد الاعتبار للأمة العربية. لذا لم تتوان هذه الشعوب لحظة عن تأكيد وقوفها إلي جانب المقاومة في لبنان ضد كل المخططات التي تهدف إلى تفكيك المنطقة وإعادة صياغتها بإضافات جديدة ومسوغات مقبولة من شعوب المنطقة.

لم تكن الأنظمة العربية تدرك مدى استيعاب الشعوب العربية للمخططات الإمبريالية الكبرى ودورها في تحييد المنطقة. وكانت الأنظمة تظن أن البطالة والفقر والمساعدات الاقتصادية سوف تجعل الشعوب العربية تركع وتصرف النظر عن خيار المقاومة الشعبية. ولكن يبدو أن للشعوب العربية حسابات أخرى عجزت الأنظمة عن استيعابها. لقد سئمت الشعوب ذلك الإذلال الاقتصادي الغربي ورأت أن الوقت قد حان لتسوية الحسابات. كما سئمت الشعوب العربية مواقف الأنظمة المتخاذل التي انحصر تفكيرها فقط في تأكيد الولاء للولايات المتحدة. وهكذا نجحت الجهود الشعبية في الضغط على الأنظمة العربية وجعلها تغير مواقفها الرسمية تجاه الحرب في لبنان تماما كما ضغطت عليها في السنوات السابقة وجعلتها تحدث تغييرا في مواقفها من التطبيع مع العدو الإسرائيلي.

لقد أحبطت الشعوب العربية كل مخططات الولايات المتحدة التي ظلت تنتظر منذ زمن طويل الفرصة السانحة لإحداث هذه الخلطة السياسية الهائلة في الشرق الأوسط. فلا يمكن خلق شرق أوسط كبير دون إحداث زلزال سياسي يهدف إلى إزالة كافة أشكال الرفض والمقاومة الشعبية وكافة الطروحات القومية التي تقف حائلا دون ولادة شرق أوسط جديد وخريطة تتماشى مع الرغبات الأميركية لحدود أمنة ومستقرة لإسرائيل. ولا يمكن إعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة دون التمهيد لإحداث شرخ شعبي يتمثل في الفتن الطائفية والعرقية والتفرقة السياسية. لذا لم تتوان الولايات المتحدة في استخدام كافة الأساليب المتوفرة لديها لتمير مشروعها العظيم، فمن الغزو والاحتلال المفتوح للعراق مروراً بوسائل الضغط المختلفة على الدول التي تستفيد من المساعدات الأميركية وانتهاء بالتهديد والوعيد لمن لا يقبل بهذا المشروع كانت الولايات المتحدة هي الراعي الرئيس لخريطة شرق أوسطية جديدة.

وكنتيجة للضغوط الأميركية رضخت الأنظمة العربية وأيدت مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث رأى بعضها فيه بقاء لهم، ورأى البعض الآخر فيه فائدة ومصالحة مادية. ولكن أحداث لبنان كشفت ذلك الاستعجال الأميركي لوضع مشروع الشرق الأوسط الجديد قيد التنفيذ بسرعة قصوى. فمن الاستعجال إلى إزالة سلاح حزب الله، الذي تمثل مقاومته التيار الشعبي الراض للوجود الإسرائيلي في المنطقة، إلى تحييد الدول المتعاطفة مع لبنان، كسوريا مثلا، إلى التهديد بسحق أي نظام يمكن أن تؤثر مواقفه السلبية على مشروع الشرق الأوسط الجديد، كإيران مثلا، كلها قضايا تداخلت لتخرج بلبنان في حرب مفتوحة.

لقد كان الصمت العربي الرسمي في بداية الحرب على لبنان هو الثمن الذي تطلبه الولايات المتحدة من حلفائها الأنظمة العربية، أما في نظر الشعوب فكان الصمت يمثل الخطيئة الكبرى التي لا يغسلها سوى الدم. فلم يكف التنديد بالعدوان ولم يكف الشجب والندب ولا المظاهرات التضامنية لإظهار حسن النوايا والدعم تجاه قضية لبنان، فهذه الصيحات لم تحم دم الأطفال المراق في لبنان أو في العراق وفلسطين من الهدر اليومي. كما أن تحميل المسؤولية لإسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة لا يمكن أن يعفي العرب شعوباً وأنظمة من المسؤولية النهائية.

لذا تحركت الشعوب العربية للمطالبة بمزيد من الدعم للبنان الذي كان يقف وحيداً في مواجهة العدو، فالحرب التي كان يخوضها هي حرب لأجل العرب جميعاً وليست من أجل لبنان.

لقد أظهرت هذه الحرب ليس فقط انتصار المقاومة الشعبية في لبنان ولكن انتصار الشعوب العربية على سنوات من القمع الذي مارسته الأنظمة العربية وخرجت الشعوب من هذه الحرب مرفوعة الرأس. لقد حسمت الشعوب العربية الحرب على لبنان.

المجتمع المدني العربي ١١ سبتمبر

د. إبراهيم بيومي غانم

أستاذ العلوم السياسية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة

شهدت البلدان العربية والإسلامية - منذ عقدين تقريبا - موجة من الاهتمام المتصاعد بمؤسسات المجتمع المدني، وبما يرتبط بذلك من هيئات وتنظيمات وفعاليات متنوعة تغطي مساحات واسعة ومجالات متعددة في الواقع الاجتماعي المعاصر.

وتأتي هذه الموجة المتصاعدة في سياق موجة عالمية شاملة تقودها منظمات غير حكومية عملاقة، تطمح إلى تكوين نوع من الوحدة بين شعوب العالم ومجتمعاته فيما يتعلق بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة والمتوازنة والسعي للقضاء على الفقر وتحسين أوضاع الفئات المهمشة والمحرومة حول العالم وتحدي سياسات العولمة المتحيزة ضد الشعوب الفقيرة والدول الضعيفة، وغير ذلك من الأهداف والمقاصد التي يلح عليها الخطاب الإعلامي والثقافي للمنظمات الأهلية والمدنية التي تحمل رؤى ذات طابع عبر قومي، أو عالمي يتجاوز الأطر الوطنية والمحلية وحتى الإقليمية الضيقة، ويصب في اتجاه بناء "المجتمع المدني العالمي".

العمل الخيري العربي في مهب الريح

في مقابل الموجة الطويلة من الاهتمام العالمي بالمجتمع المدني ومؤسساته المتنوعة ثمة موجة أخرى أخذت في الصعود من داخل بلداننا العربية والإسلامية، وتشكل هذه الموجة من عديد من المؤسسات والمنظمات المدنية المستندة إلى القيم والتعاليم والمقاصد الإسلامية بالدرجة الأولى، وأهمها الجمعيات الخيرية الإسلامية، وعودة الروح إلى نظام الوقف في عدة بلدان عربية وإسلامية منها تركيا وإيران وبعض دول الخليج العربي. ومع النمو التراكمي لخبرات هذه المنظمات والمؤسسات الخيرية الإسلامية في العمل الميداني المتصل مباشرة مع القطاعات الواسعة من الجماهير، بدأت هذه الهيئات تقوم بدور متزايد الأهمية في الكشف عن الأصول الأخلاقية والمعنوية والقيمية لوحدة الأمة الإسلامية من ناحية، وعن التشابه الكبير في القضايا والمشكلات التي تعاني منها شعوب هذه الأمة من ناحية أخرى.

ولكن مع بداية الحملة الأميركية الغربية ضد ما يسمونه "الإرهاب" في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تراءى لكثير من الدوائر الإعلامية والسياسية الغربية، ولبعض الحلفاء المحليين للسياسات الغربية في بلداننا، أن تاريخ مؤسسات المجتمع المدني في العالمين العربي والإسلامي قد وصل إلى نهايته قبل أن ينضج ويأخذ مكانته على المستويات المحلية والعالمية، وانتهاز هذا البعض الفرصة ليشن حملة إعلامية كثيفة الظلم ضد كافة أشكال العمل الخيري باعتباره مكونا رئيسيا من مكونات المجتمع المدني العربي ظنا منهم أن ذلك يمكن أن يسهم في الإجهاد عليه وإخلاء الساحة الوطنية والعالمية منه.

صحيح أن العمل الخيري الإسلامي باعتباره مكونا أصيلا من مكونات المجتمع المدني العربي استطاع - حتى الآن - أن يصمد في مواجهة العواصف المعادية التي طفتت تهب عليه بكثافة في أعقاب تلك الأحداث، وتسعى للنيل منه وتضربه بقسوة في مناطق متعددة من العالم. ولكن لا تزال هناك عقبات كبيرة سوف تستمر لفترة مقبلة في اعتراض طريقه بهدف القضاء عليه، أو بهدف صرفه عن غاياته ومقاصده وإفقاذه هويته وخصوصيته، وذلك

بجره إلى مواقع سياسية ليست من طبيعته، وإقحامه في قضايا وأزمات دولية هو أبعد ما يكون عنها، واتهامه باتهامات زائفة مثل تهمة "الإرهاب".

ويخطئ من يظن أن الهدف من هذه الحملات والاتهامات هو ضرب العمل الخيري لكونه عملاً خيرياً، فمثل هذا التفسير يسهل جداً دحضه والبرهنة على نقيضه ببعض ما تقدمه الجهات المعادية من مساعدات ومعونات ذات طابع إنساني في ظاهرها على الأقل، والصحيح في نظرنا هو أن الدوائر المعادية للعمل الخيري الإسلامي تقوم بضربه لغيره وليس لذاته، أي أنها تستهدف القضاء على ما يؤدي إليه من نتائج على أرض الواقع حتى وإن لم تكن هذه النتائج مخططاً لها سلفاً أو مبرمجة بوعي وقصد.

العداء للعمل الخيري قديم

إن "أحداث سبتمبر/أيلول" لم تكن هي السبب الذي فجر الهجمة الشرسة التي تشنها الدوائر الإعلامية والسياسية الغربية على كثير من مؤسسات العمل المدني الإسلامية، ولكن تلك الأحداث كانت بمثابة اللحظة الكاشفة عن وجود تلك المشاعر العدائية لدى قطاعات مؤثرة في المجتمعات الأوروبية والأميركية، وأن هذه الهجمة ليست وليدة واقعة معينة، ولا حادث عارض هنا أو هناك، وإنما هي ذات خلفيات بعيدة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الأوروبي المفعم بالمشاعر السلبية وبالتوجهات والصراعات العدائية ضد ما هو غير غربي وغير أميركي.

وثمة وقائع كثيرة تؤكد أن معظم الحكومات العربية والإسلامية -قبل أحداث سبتمبر/أيلول ومنذ بداية التسعينيات وبعد انتهاء الحرب الباردة- تعرضت للضغوط الأوروبية والأميركية من أجل تحجيم الأعمال الخيرية وأنشطتها الداخلية والخارجية، وتجفيف منابعها شيئاً فشيئاً.

وكمثال على ذلك أن الولايات المتحدة ضغطت على الحكومة الباكستانية السابقة في عهد نواز شريف لخفض من كثافة العمل الخيري الإسلامي الذي كان يمد العون للشعب الأفغاني في محنته عبر باكستان، وبالفعل تم تنفيذ هذا التوجه، فبينما كان يعمل في هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أكثر من ٥٠٠ موظف عربي في بداية التسعينيات، وصل عددهم إلى شخصين اثنين فقط عام ١٩٩٩ -أي قبل أحداث سبتمبر/أيلول بحوالي عامين- وقس على هذا ما حدث للعمل الخيري الإسلامي في مناطق أخرى منكوبة بالفقر والحروب والمجاعات من العالم العربي والإسلامي.

وزادت وتيرة التحجيم والضغوط -كما ذكرنا بعد سبتمبر/أيلول- وتحولت تلك الضغوط إلى إملاءات صريحة بضرورة محاربة كافة الجمعيات والمؤسسات الخيرية المدنية التي تقدم أي نوع من الدعم لضحايا الجرائم الصهيونية في فلسطين، وتبادر كثير من الحكومات العربية والإسلامية إلى الامتثال لتلك الإملاءات.

والسؤال المهم هنا هو أضحى مؤسسات المجتمع المدني الإسلامي خاصة في العالم العربي بعد أحداث سبتمبر/أيلول وأكثر من أي وقت مضى هدفاً لحملات التشويه وإجراءات التفكيك والتقويض على مختلف المستويات المحلية والدولية؟

دور المجتمع المدني في السياق الراهن

في رأينا أن ثمة أربعة أدوار إيجابية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ذات المرجعية الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية، وأن هذه الأدوار لا تلقى قبولا من السياسة الأميركية وتراها مهددة لخطتها ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وهذه الأدوار هي:

١- **تجديد الشعور بالانتماء إلى الموحديات الحضارية الكبرى** والمقصود هنا هو تلك العوامل التي وحدت الأمة الإسلامية وشدت أزرها في العصور السابقة، وفي مقدمها: العقيدة والشريعة واللغة والقيم الأخلاقية. وقد نبعت من هذه الموحديات منظومة القيم والأخلاقيات والمبادئ الإسلامية التي تتدرج ضمنها القيم والمبادئ التي تحض على العمل الخيري والتطوعي، التي لا تعترف بالحدود السياسية المصطنعة، ولا بالحوجز العرقية أو الاختلافات المذهبية.

إن عمل هذه المؤسسات التي هي متنوعة ومتعددة بالضرورة وفق منظومة القيم الإسلامية التي هي واحدة وموحدة بالضرورة أيضا يعني أن حصيلة العمل لا بد أن تصب في اتجاه تجديد عوامل الوحدة ودعمها، وتسهم بالقدر نفسه -ولكن في اتجاه عكسي- في إضعاف عوامل التفرقة القائمة على أسس مذهبية أو عرقية أو جهوية.

٢- **تقوية نسيج البنية التحتية لوحدة الأمة**

تتمثل هذه البنية في عديد من دوائر الانتماء الأولية التي تبدأ بالأسرة وتمر بالجماعات الحرفية والمهنية والمذهبية والثقافية والنقابية والاتحادات النوعية، وتنتهي بالأمة في مجموعها. وفي رأينا أن مفهوم وحدة الأمة يظل غامضا وهلاميا ما لم يجر التعبير عنه في كيانات فرعية قوية، بحيث يغطي كل كيان منها مساحة أو مجالا أو نشاطا أو ميدانا من ميادين العمل المتعددة والمتنوعة.

ولولا وجود المؤسسات والتنظيمات المدنية/ الأهلية لكان من الصعب جدا المحافظة على التماسك الداخلي بين عناصر الأمة وجماعاتها المختلفة، ومن هنا يبرز الدور الكبير الذي تسهم به مؤسسات وتنظيمات العمل الخيري الإسلامي في تقوية نسيج الوحدات الفرعية للكيان الجماعي للأمة، جنبا إلى جنب مع الدور الذي تسهم به المؤسسات والتنظيمات الحكومية.

٣- **التعاون بشتى أنواعه**

ونعني حفز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية الثقافية بين شعوب الأمة الإسلامية. ويتجلى هذا الدور الذي تسهم به مؤسسات ومنظمات العمل المدني الإسلامي بشكل واضح من خلال ما تخلقه البرامج والنشاطات والمشروعات التي تنفذها على المستوى عبر الوطني، وذلك بهدف توسيع نطاق المستفيدين من تلك المشروعات والخدمات ويشمل عدة دول عربية أو إسلامية أخرى.

وقد شهد العقدان الأخيران ظهور عدد لا بأس به من الجمعيات والهيئات والشبكات الخيرية/ الأهلية التي تعمل داخل الوطن الأم وخارجه في عديد من البلدان العربية والإسلامية. وإذا ألقينا نظرة تحليلية شاملة على برامج ونشاطات مثل تلك الجمعيات والمنظمات والشبكات الخيرية، يتضح لنا أنها تسهم في تغذية عوامل الوحدة بين شعوب وبلدان العالم العربي والإسلامي من أكثر من زاوية.

٤- **التجانس**

اي الإسهام في تحقيق درجة أكبر من التجانس في التنشئة الاجتماعية، ولا يقتصر دور مؤسسات وجمعيات العمل الخيري/ الأهلي فقط على توفير خدمة معينة، إنما تسهم هذه المؤسسات أيضا بدور تربوي على درجة كبيرة من الأهمية، ويصب هذا الإسهام في مجرى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يمر بها المواطنون، ويتركز جانب منها على تنمية قيمة العمل الجماعي لديهم وعبر مختلف مراحل حياتهم.

إن الفرد/ المواطن في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يجد نفسه عضوا في عديد من الجماعات والتكوينات والتنظيمات، كما أنه يعطي ولاءه لعدة دوائر في وقت واحد دون أن يشعر بوجود تعارض أو تنازع فيما بين دائرة وأخرى. وفي الوقت الذي يحمل فيه ميراث وثقافة هذه الجماعات بطريقة تلقائية فإنه يحمل ميراث وثقافة مجتمعه وأمتة الكبيرة التي ينتمي إليها بالطريقة نفسها أيضا.

وكما كانت تلك المؤسسات التي ينتمي إليها الفرد أو يسهم فيها مستندة في عملها إلى المرجعية الإسلامية العليا بقيمتها ومقاصدها العامة، زاد أثر الدور التوحيدي الذي تقوم به في المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والعكس صحيح أيضا.

إن ما سبق لا يعني أن مؤسسات وجمعيات العمل الخيري الإسلامي أضحت فائقة الفاعلية والكفاءة في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها، إذ إنها تواجه عديدا من التحديات الناجمة عن الهجمة الغربية في سياق تداعيات أحداث سبتمبر/ أيلول، ونعتقد أيضا أن المشكلات الداخلية التي يعاني منها هذا العمل ومؤسساته ونشاطاته المختلفة لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية، بل إن هذه المشكلات أو التحديات هي التي سهلت نفاذ التداعيات التي حصلت على العمل الخيري وسوف تسهل التداعيات المحتمل حصولها نتيجة تلك الأحداث، وهذا هو جوهر التحدي الذي يواجه مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في المرحلة المقبلة.